جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة ماستر

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فرع: حقوق
تخصص: قانون دولي

رقم: .....

العولمة و اثرها على القانون الدولي

إعداد الطالب (ة):
حنافي لزهر

يوم: .....

لجنة المناقشة :

مادوني علي	**استاذ محاضر**	**جامعة محمد خيضر بسكرة**	**مشرفا ومقررا**
بوضياف عبد المالك	استاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
دعدوعة عبد المنعم	**استاذ مساعد أ**	**جامعة محمد خيضر بسكرة**	**ممتحنا**

السنة الجامعية : 2021/2020

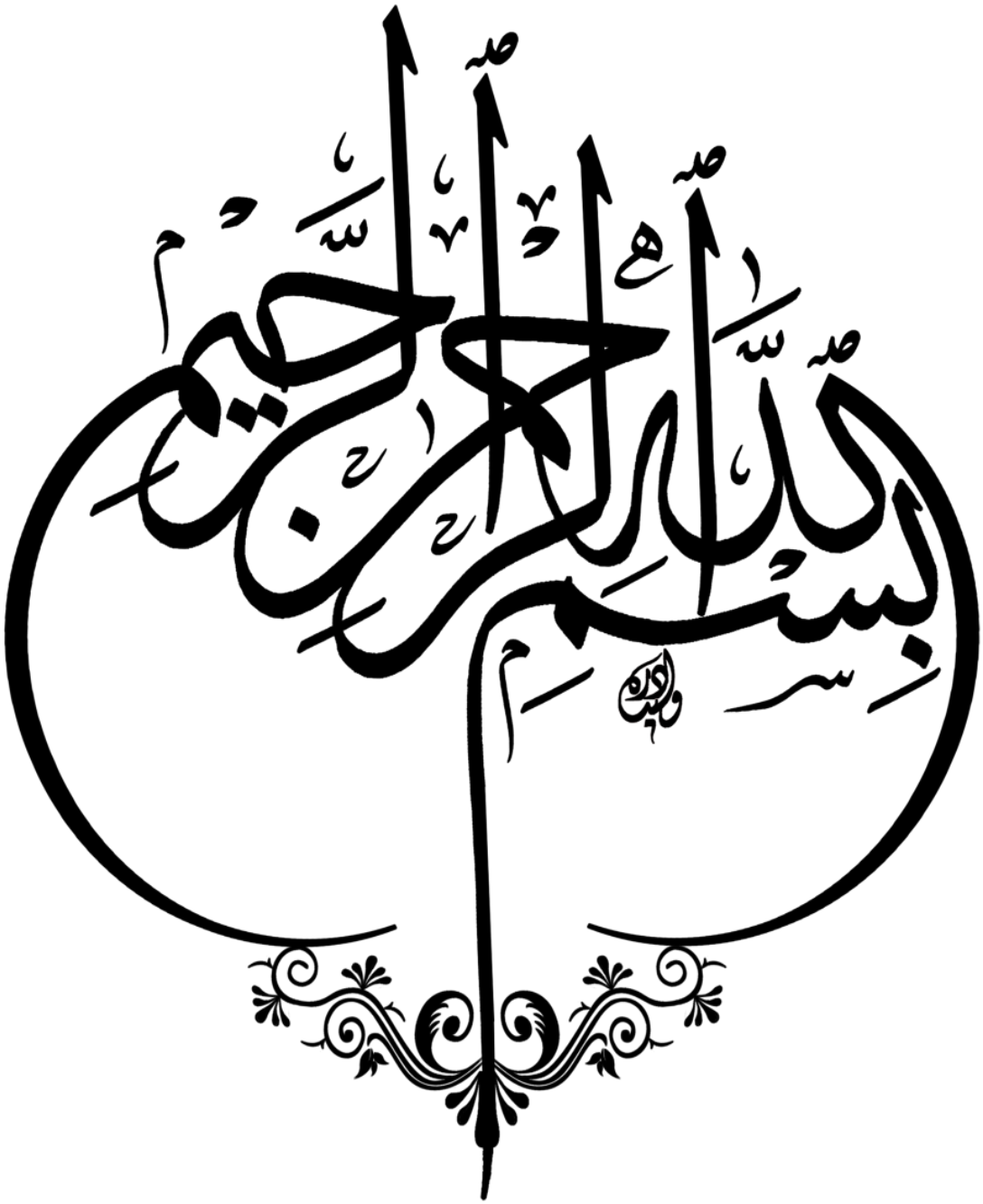

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا ومنحنا القوة والصبر لإتمام هذا العمل أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وقدم لي الدعم والتوجيه والنصائح التي طالما أفادتني وعلى كرمه وجهده.

إلى كل أساتذتي الكرام بكلية الحقوق الذين سهروا على تعليمنا.

إلى كل عائلتي ومن ساعدني من قريب ومن بعيد على دعمهم ومساندتهم لي في إنجاز وإخراج هذا العمل المتواضع.

حنافي لزهر

خـــطة البحـــث

الفصل الأول: ماهية العولمة

المبحث الأول: مفهوم العولمة

المطلب الأول: تعريف العولمة ونشأتها التاريخية

المطلب الثاني: أنواع العولمة

المبحث الثاني: خصائص العولمة وجوانبها

المطلب الأول: خصائص العولمة

المطلب الثاني: جوانب العولمة

الفصل الثاني: أبعاد العولمة وأثرها على القانون الدولي

المبحث الأول: أبعاد وأدوات العولمة

المطلب الأول: أبعاد العولمة

المطلب الثاني: أدوات العولمة

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على العولمة

المطلب الأول: ايجابيات ومخاطر العولمة

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على العولمة

خاتمة.

مقدمة

تعتبر العولمة بوصفها ظاهرة اجتماعية، من أكثر الظواهر التي استحوذت على اهتمام الباحثين في علم الاجتماع والفكر الاجتماعي والعاملين بالسياسة والقانون والإعلام، وغيرها من التخصصات.

وقد انقسمت الدراسات عن العولمة بين مؤيدة لها، تدعو إلى التماهي معها بايجابياتها وسلبياتها وأخرى مناهضة لها، تدعوا إلى رفضها جملة وتفصيلا، متعمدة تجاهلها، بفعل الخطر الذي يمكن أن يحل بدول وشعوب العالم وخاصة الجنوب.

وموضوع العولمة يتصف بالحداثة، فهو جد واسع ولا يمكن حصره في صفحات لتضارب الأفكار والآراء واختلاف التعريفات، بسبب تشعبها واحتوائها كل الجوانب الإنسانية والأبعاد الأيديولوجية التي استلزمت الولوج فيها، والتطرق إليها جميعا قصد الإتيان بلمحة شاملة ومقنعة لموضوع حديث، فتناوله أمر معقد لقلة الأعمال والأبحاث التي تعالجه بشكل وفي ومحدد، هذا ما يصعب إعطاء تعريف دقيق وحصر مفهوم واضح للعولمة.

أصبحت العولمة مصطلح العصر الحالي، فتناولنا لدراسة ظاهرة عالمية كالعولمة، مازالت في طور الصيرورة تعمل باتجاه تحقيق مجتمع إنساني موحد بكل ما يشتمل عليه تعريف مفهوم المجتمع، سعيا إلى التعرف على حقيقتها وتجلياتها المتعددة من خلال التناول الموضوعي لها، حيث حاولنا في دراستنا هذه التعرف على ماهيتها ودراسة الأوضاع التي أفرزت هذه الظاهرة والسياق التاريخي الذي تطورت فيه، حاولنا التركيز أثر العولمة على القانون الدولي وذلك بالتركيز على جوانب محددة حتى نتمكن من حصر موضوع دراستنا.

أهمية الدراسة:

1- أهمية معرفة محتويات العولمة
2- أهمية دراسة العولمة وعلاقتها بالقانون الدولي
3- معرفة الآثار المترتبة عن العولمة
4- محاولة وضع بعض الأسس والسياسات للاستفادة من بعض الايجابيات التي يمكن أ تنتج عن التعامل بشكل واسع ومدروس مع ظاهرة العولمة.

أهداف الدراسة:

1- تعميق المكتسبات العلمية فيما يخص العولمة
2- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بمعالجة المواضيع المتعلقة بالعولمة.
3- الميول العلمي للمواضيع المرتبطة بالعولمة ومجالاتها.
4- البعد التاريخي لهذه الظاهرة.

أسباب اختيار الموضوع:

- المساهمة في توضيح الغموض الناتج عن الخلط في فهم واستخدام المفاهيم الجديدة أو المستحدثة من مفهوم العولمة العالمية الدولية.
- الرغبة والتعرف والاستفادة من المعلومات المتعلقة بالعولمة.
- فتح المجال لغيرنا للتعمق أكثر في هذا الميدان مستقبلا.

أما الدوافع الذاتية لاختيار الموضوع تتمثل في الاهتمام الشخصي بموضوع العولمة لما أثارته من حدة النقاش على المستوى العلمي والإقليمي والمحلي ورغبتي في التعريف على أبعادها وتأثيراتها السلبية والايجابية على دور العالم باعتبارها أصبحت واقع معيشي وأسلوب للحياة اليومية التي نعيشها.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي والتحليل المفاهيمي لإنجاز هذه الدراسة.

الإشكالية:

سنحاول إبراز كيف تساهم هذه الظاهرة في إنتاج منظومة جديدة وإعادة هيكلة القيم السائدة في المجتمعات وتطويرها وفقا لمنظور جديد للنظم الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وبهذا نطرح الإشكالية: كيف تساهم العولمة في تأثير وإنتاج أشكال جديدة وترسيخها بقوة في المجتمعات المعاصرة وسيادة الدولة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من **التساؤلات** التالية:

- ما هو السياق التاريخي الذي تطورت فيه ظاهرة العولمة؟
- ما هي المدلولات المختلفة لمفهوم العولمة واختلافها مع مفهوم العالمية؟
- هل العولمة نظام إنساني ومشروع حضاري أم أنها مصدر تهديد وإستراتيجية مستحدثة للهيمنة؟
- هل العولمة ظاهرة جديدة أو نظام عالمي جديد وما أثرها على المجتمع الدولي؟

الفصل الأول
ماهيـــــــــة العولمة

تمهيد:

منذ انهيار القطبية الثنائية شهد العالم تغيرات مختلفة المجالات ولقد تضاعف هذا التغير بصورة كبيرة بعد قيام نظام عالمي جديد، وذلك بعد الصعود القوي للولايات المتحدة الأمريكية، فحول هذا النظام العالم إلى قرية صغيرة، ومن بين هذه التغيرات نتج مفهوم جديد وهو مفهوم العولمة والذي يتميز بشدة المنافسة بين الدول الكبرى والمتقدمة عالميا.

والشيء الذي يبدو أكثر وضوحا هو أن معظم التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية المتسارعة التي يشهدها العالم حاليا، تعتبر كنتيجة من النتائج المترتبة عن العولمة، حيث أن هذه الظاهرة تعبر في مجملها عن الحداثة.

وسنحاول في هذا الفصل نتناول ماهية العولمة في مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم العولمة

المطلب الأول: تعريف العولمة ونشأتها التاريخية

المطلب الثاني: أنواع وأهداف العولمة

المبحث الثاني: خصائص العولمة وجوانبها

المطلب الأول: خصائص العولمة

المطلب الثاني: جوانب العولمة

المبحث الأول: مفهوم العولمة

نتطرق في هذا المبحث عن مفهوم العولمة في مطلبين تعريف العولمة ونشأتها التاريخية (**المطلب الأول**)، أنواع وأهداف العولمة (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: تعريف العولمة ونشأتها التاريخية

الفرع الأول: تعريف العولمة

لا يوجد تعريف معين يمكن الأخذ به لظاهرة العولمة، ولا يمكن حصرها في تعريف واحد حتى ولو تميز بالدقة المتناهية، فتعاريفها متنوعة بتنوع أبعادها ومستوياتها نظرا لتغيراتها الدائمة والمستمرة، لذا يمكننا وصفها بأنها: " التوسع المتزايد المطرد في تدويل

الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات، بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدت إلى تصور أن العالم قد تحول إلى قرية كونية صغيرة".[1]

حيث شاع استخدام لفظ العولمة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي غير أن هذه الظاهرة ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ، لأن العناصر الأساسية في فكرة العولمة والتي تتمثل في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال أو انتشار المعلومات والأفكار، أو في أما تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من[2] الأمم، يعرفها العالم منذ 05 قرون على الأقل أما بدايتها ونموها فيرتبطان بشكل وثيق بتقدم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتجارة.[3]

عرفها **رونالد روبرتسون** على أنها: " اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة على الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش".[4]

ومن هذا التعريف نلاحظ أن البعد الوظيفي للعولمة يركز على أمرين أساسيين، وهما انكماش العالم ويقصد به تقليص المسافات بين الأفراد في جميع أنحاء العالم، وقضية الوعي بهذا الانكماش والإدراك الكامل بفكرة القرية الكونية.

كما عرفها **جورج لودج** بأنها: " العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها البعض في كل أوجه حياتها، ثقافيا، واقتصاديا، وسياسيا، وتقنيا، وبيئيا".[5]

أما الفيلسوف الفرنسي **روجيه غارودي** Roger Guaraudy، يركز على الجانب الأيديولوجي، فيقول: " إنها نظام يمكن الأقوياء ن فرض الدكتاتوريات الإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق".[6]

ويعرفها محمد عابد الجابري في أنها: " العولمة ليست مجرد آلية من آليات النظام الرأسمالي، بل هي أيضا وبالدرجة الأولى أيديولوجيات تعكس إرادة الهيمنة على العالم، فالعولمة هي إذن ما بعد الاستعمار، وهي تستهدف ثلاثة كيانات: الدولة، الأمة، والوطن.[7]

ويصفها وليد عودة بقوله: " هي مرحلة جارفة من التحولات الاقتصادية والتقنية عبر العالم، لا تتقيد بحدود أو ضوابط ولا يمكن التحكم بها".[1]

---

[1]- أسامة المجذوب، **العولمة الإقليمية**، ط1، الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2000، ص36.

[2]- جلال أمين، **العولمة والدولة، ندوة العرب والعولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص153.

[3]- محمد علي الحوات، **العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل**، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2002، ص21.

[4]- عبد القادر تومي، **العولمة، فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها**، كنوز الحكمة، 2009، ص19.

[5]- إسلام محروس ناجي، مجلة قون، **القانون والعولمة**، جامعة الأميرة نورة بن عبد الرحمان، كلية الإدارة والأعمال، العدد الثاني، 1441.

[6]- روجيه غارودي، **العولمة المزعومة، الواقع، الجذور، البدائل**، ترجمة محمد السبيطلي، دار الشوكاني للنشر والتوزيع، صنعاء، 1998، ص17.

[7]- محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر: العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، بيروت، ص 148.

عرفها بعض المفكرين على أنها: " العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل وهنا تتشكل قيم عالمية موحدة، ويتشكل وعي عالمي يقوم على مواثيق إنسانية عامة".[2]

يعرف الدكتور مهدي جابر مهدي العولمة " بأنها عبارة عن انتشار الممارسات أو الأساليب المحلية إلى مواقع جديدة وبعيدة عن منابعها الدولية"، تعبر عن حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وتحت سيطرتها في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.[3]

عرفها صادق العظم بأنها: " حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.[4]

- **تعريف الصندوق الدولي للعولمة:**

هي: " التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله".[5]

هناك تعريفات تركز على مخاطر العولمة والجوانب السلبية، والتشاؤم باعتبارها أيديولوجيا للإقصاء والتهميش، وفي هذا المجال يقول أبو راشد عبد الله في كتابه " العولمة إشكالية المصطلح ودلالته في الأدبيات المعاصرة" أن العولمة تعني: " التعبير عن انسحاق الإنسان أمام سطوة الآلة والتقدم العلمي وتمركز رأس المال، وانعدام القيم الإنسانية والأخلاقية، وسيادة منطق الربح والازدهار الفردي، البقاء للأقوى من خلال تجارة سوق المعلوماتية، والاستلاب الثقافي للشعوب والدول والقوميات".[6]

العولمة حسب المعيار الشامل تعني العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية، وقد وردت تعريفات كثيرة بشأنها حيث عرفها الدكتور برهان غليون أنها يمكن تلخيصها في كلمتين، كثافة انتقال المعلومات في جميع نواحي الحياة، وسرعتها إلى درجة أصبحنا فيها نشعر بأننا نعيش في عالم موحد، ويقرب من ذلك التعريف الذي خلصت إليه ندوة العرب والعولمة مفاده أن هذه الظاهرة تمثل نظاما أو نسقا ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، فهي

---

[1]- **التطورات الاقتصادية العالمية واتجاهات العولمة**، مجلة أوراق اقتصادية، بيروت، العدد 13 أيلول 1997، ص 193.

[2]- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السادس.

[3]- مهدي جابر مهدي، **السيادة والتدخل االنسانى، دراسة قانونية سياسية**. مؤسسة c.l.p.o للطباعة والنشر، اربيل، 2004، ص59-60.

[4]- ياسين السيد، **مفهوم العولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان، ط3، 2000، ص 28.

[5]- عماد يونس، **العولمة، تاريخ أبعاد ومؤثرات على العالم العربي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص 38.

[6]- عبد القادر تومي، مرجع سابق، ص 23.

نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصالات...، كما يشمل أيضا السياسة والفكر والإيديولوجيا.[1]

يعرفها **مارك روبيرت** بأنها: " عملية تكاملية لاقتصاديات العالم عبر اعتمادية متبادلة مستمرة عبر الزمن، هذا التكامل يحدث بينما يعجل تقدما تقنيا تجارة السلع والخدمات، تدفق الرأسمال وهجرة الناس عبر حدود دولية.[2]

إلا أنها تقوم على تناقض متصاعد بين المراكز الرأسمالية وأطرافه معتمدة على الاستقطاب مما يجعلها مصدر للقلق الذي تعاني منه شعوب الأطراف في النظام في المجال الثقافي الحضاري، إذ رتبت الرأسمالية بدورها ثقافة سائدة عالميا ذات طابع رأسمالي هي ثقافة العولمة.[3]

يخلط الكثير بين ظاهرة العولمة ومصطلحات أخرى قد يصلح البعض منها كأوصاف لها، وأخرى تختلف عنها تماما وذلك ما سنوضحه ومن هذه المصطلحات العالمية، الأمركـة، الأممية.[4]

- **الفرق بين العولمة والعالمية:**

إن التقارب اللفظي بين "العولمة" والعالمية" يرجع إلى جذرهما اللغوي المشترك الذي يتمثل في كلمة عالم، فضلا عن الترابط الوثيق بينهما منهجيا ومعرفيا ودلاليا، فمعظم الأحيان يستخدم هذين المفهومين كمترادفين، لهذا لابد من توضيح الفرق بين المفهومين على أساس مضمونهما، وتتمثل أهم نقاط الاختلاف في:

- إن العالمية Universalisme لا تعني العولمة "Mondialisation"، فالأولى قيمة والثانية مسار تاريخي موضوعي، "فالعالمية تعبر عن القانون المشترك لكل البشر، أي هي العام في كل خاص، فلا عالمية دون خصوصية، وبلا أرض وتقاليد وثقافة نسبية، فكما أن الخصوصية لا تكسب معناها إلا من خلال العالمية فإن هذه الأخيرة لا تتجسد إلا في نهاية خاصة"، أما العولمة فهي تمثل مسارا واتجاها وليس وضعية جامدة محددة، لأنها تنطلق من مبدأ أن الدول تعرف مستويات مختلفة من التطور والاندماج في مجتمع واقتصاد عالميين، فهي تنطوي على مجموعة من الممارسات والأنشطة الغائية التي تتم بوعي وإرادة القائمين بها والتي تستهدف تحقيق غايات محددة باستخدام وسائل وأساليب وأدوات معينة.[5]

---

[1]- صالح بوبشيش، **الانعكاسات السلبية للعولمة على الثقافات الإنسانية وسبل مواجهتها**، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، دار الغرب، وهران، الجزائر، عدد11، 2001، ص 329.

[2] -Contending Visions of a MaRK RUPET, Ideologies of Globalization:) 3) New World Order ,London and New York ,2000, P. 36

[3]- سمير أمين، **في مواجهة أزمة عصرنا**، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 1997، ص 93.

[4]- ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 17.

[5]- ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود المهدي، **العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005، ص 56.

فالعالمية هي حالة يشتمل العالم فيها على شبكات من الاعتماد المتبادل تمتد على مسافات تشمل عددا من القارات، وقد تتصل هذه الشبكات من خلال تدفق تأثيرات رأس المال والبضائع، والمعلومات والأفكار والناس والقوة، وكذلك المواد ذات العلاقة البيئية والحيوية كالمطر الحامضي والجراثيم، كما تشير العولمة وعكسها إلى زيادة العالمية أو تراجعها.[1]

- **الفرق بين العولمة والأممية**

للتمييز بين العولمة والأممية نجد أن هذه الأخيرة هي النزعة العالمية التي تتخطى حدود النزعة القومية، وهو مفهوم مقصود يراد منه تكسير الأطر القومية، خدمة للجهة المستفيدة من الفكرة الأممية، في حين نجد العولمة وإن كانت تتخطى حدود الدولة القومية لكنها لا تمثل إيديولوجية دولة معينة، وإنما هي انعكاسات لمجموعة متغيرات سياسية واقتصادية وتقنية.[2]

- **الفرق بين العولمة والأمركة:**

يقصد بالأمركة سيطرة الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم في عدة مجالات منها الاقتصاد عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية بمعية هذه الشركات العالمية بالسيطرة على الاقتصاد العالمي، فضلا عن دور كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية. وعن طريق الثقافة حيث يتم تثبيت ونشر القيم الثقافية الأمريكية، من خلال هيمنة الشركات الإعلامية على التسويق العالمي باعتباره نموذجا متطورا. أما في السياسة والاجتماع فتتم عن طريق نشر الديمقراطية الغربية وبالأحرى الأمريكية، وتبني مؤسساتها مع نشر وجهة نظرها حول حقوق الإنسان، بما يعنيه ذلك من نقل السلطات السياسية من حكومات هذه الدول إلى المؤسسات المالية الصناعية.[3]

الفرع الثاني: النشأة التاريخية لظاهرة العولمة

تعود العولمة في أصلها إلى الكلمة الانجليزية "Global"، والتي تعني عالمي أو دولي أو كروي، وترتبط في أحيان كثيرة بالقرية، فيصبح معنى المصطلح القرية العالمية "Global village أي أن العالم عبارة عن قرية كونية واحدة.[4]

لقد أصبحت العولمة من المواضيع المركزية للتحليل السياسي، وإطار للتناول بوصفها ظاهرة شاملة الأبعاد الاجتماعية، وذلك في مجتمعات الجنوب، لهذه الأسباب

---

[1]- جوزيف س. ناي وجون د.دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، مكتبة العبيكات، ط1، 2002، ص18.

[2]- محمد فائق، **حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية**، سلسلة كتب المستقبل العربي 17حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ،1999 ،ص ص 197 ،198.

[3]- ثامر الخزرجي، ياسر علي المشهداني: **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، دار المجدلاوي، عمان، ط1،2004 ، ص ص 28 ،29.

[4]- قاسم حجاج، **العالمية والعولمة- نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية-** جمعية التراث، غرداية، الطبعة 1، 2003، ص 259.

أصبحت العولمة هي المعطى الاجتماعي الأكثر حضورا في نهاية القرن العشرين، ومع أن مصطلح العولمة لم يتم استخدامه قبل سن 1983 من طرف العالم Theodore Levit للتمييز بين الأسواق العالمية وتطور التكنولوجيا، باعتبارهما أهم تطور عرفته العلاقات الدولية، غير أن هذا المصطلح لم يبدأ تداوله وانتشاره إلا مع دية التسعينات من القرن العشرين، لكن هذا لا يعني أن موضوع العولمة جديد، ذلك أن محاولات توحيد العالم سياسيا أو دينيا أو اقتصاديا ليست ظاهرة جديدة، فقد عرفتها البشرية منذ فجر التاريخ.[1]

يعتقد بعض العلماء أن العولمة كانت بمثابة اتجاه التطور الإنساني منذ خلقه، وأن التأطير الاقتصادي الوطني ما هو إلا هامش ضيق في التاريخ الاقتصادي والسياسي للإنسانية جاء نتيجة توافق مصلحة رأس المال مع السلطة، وما إن ينتهي توافق المصالح حتى ينقرض عقد التحالف بينهم، بمعنى ينحل الإطار الوطني ليندمج في الصعيد العالمي.[2]

ويقول أحد المفكرين أن العولمة هي: " عملية إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع إدعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن الإطار والمسار يعود إلى تاريخ طويل رغم أنه يبدو جديدا، يفترض أنه لا تستطيع أية مجموعة ولا أي أرض ولا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية...".

وبالتالي فالعولمة أمر لم يخل منه التاريخ الإنساني، فقد شهد هذا الأخير في مراحل منه عدة وقائع كان من شأنها حول تقارب وترابط بين الكيانات الاجتماعية والسياسية القائمة، وتحقيق الانفتاح فيما بينها على نحو معين، وتعتبر تلك الوقائع حلقات في سلسلة متصلة تمثل العولمة المعاصرة آخر حلقاتها، حيث يذهب بعض الباحثين إلى أن " العولمة تاريخا قديما، وبالتالي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر".[3]

فالعولمة بهذا المنطق فعل تاريخي متواصل لا يتوقف، والجديد فيها هو الأدوات والوسائل التي تستخدمها، فهي ليست وليدة الثورة المعلوماتية الحديثة فقط، بل هي إفراز لتطورات متلاحقة يرجع تاريخها في الواقع إلى أواسط الأربعينات من القرن العشرين تقريبا، حيث أقيمت أولى المؤسسات والبرامج الدولية من أجل إعادة إعمار أوروبا الغربية، مشروع مارشال والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، خاصة بعد مؤتمر **بريتون وودز** عام 1944، حيث اتخذت تدابير نقدية للمساعدة في إفراز نظام نقدي

---

[1]- ياسين السيد ، **في مفهوم العولمة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 288، فيفري 1988، ص 6.

[2]- خبابة عبد الله، **سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 83.

[3]- رمضان الألفى، **العولمة والأمن – الانعكاسات السلبية والايجابية**- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1988، ص 05.

عالمي، وأتبعت بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GAAT التي تبلورت بعد حوالي نصف قرن إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

وباختصار تمر العولمة بمرحلة جديدة للتنظيم العالمي الإنساني، وتمثل نقيض المرحلة السابقة التي نحن بصدد الخروج منها – مرحلة الدولة القومية – حيث الانكفاء على الحدود السابقة للدول كإطار جغرافي لتحقير المادي والروحي عند الجماعات والبشرية عموماً يبين التطور التاريخي للعولمة أنها بدأت تظهر أوال في عالم الثقافة والاقتصاد بظهور موجة انبثاق القوميات الأوربية، ودعوة الشعوب الغربية إلى الاستقلالية الوطنية السياسية قرب نهاية عصر القرون الوسطى وبداية عصر النهضة، وهي بذلك كانت عولمة أوربية ، ثم أصبحت تتمدد إلى جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية بفعل تداخل وتفاعل العوالم وتغير الفواصل الزمنية والجغرافية، وفي كل يوم تتشكل معالم جديدة للعولمة.[2]

المطلب الثاني: أنواع وأهداف العولمة

تتعدد أنواع العولمة من إنتاجية، مالية، ثقافية وسياسية، كما لها أهداف تسعى إليها هذا ما سنتعرف عليه من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: أنواع العولمة

أولا/ العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية والتجارية، الدول اليوم لم تعد تسعى للاكتفاء الذاتي الذي يؤمن لها العزلة الآمنة، وإنما تسعى للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي قدر الممكن للاستفادة من عمليات التبادل والارتباط الاقتصادي.

1- العولمة الإنتاجية

تتحقق من خلال الشركات المتعددة الجنسيات بدرجة كبيرة وتنقسم إلى قسمين:

- عولمة التجارة الدولية:

خلال التسعينات عرفت التجارة الدولية نموا كبيرا، حيث بلغت ضعف المحلي الإجمالي العالمي، ويرجع الفضل في ذلك إلى الدور الذي لعبته الشركات المتعددة الجنسيات حيث،[3] نجد90% من التجارة العالمية دخلت مجال التحرير، حيث زاد معدل التجارة العالمية بـ 9% خلال 1995 في حين الناتج العالمي زاد بـ 5% فقط

- عولمة الاستثمار الأجنبي المباشر:

[1]- الخضيري محسن علي، العولمة، **مجموعة النيل الحديثة**، القاهرة، 2001، ص 29.

[2]- برهان غليون، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999، ص 20-21.

[3]- محمد صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2003، ص23.

رغم زيادة التجارة العالمية غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر زاد نموه وتسارعه، ويعود ذلك لتعاظم الأدوار التي تلعبها الشركات المتعددة الجنسيات التي عملت على إحداث المزيد من عولمة التكنولوجيا والأسواق من خلال توحيد الأسواق لسوق عالمي موحد، وتحريره من جميع القيود إذ قدر معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينات حوالي 12%.

2- العولمة المالية

هي عمليات التحرير المالي والتحول إلى الانفتاح المالي الذي يؤدي تكامل الأسواق المالية وارتباطها، وذلك من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ولكي نستدل على العولمة المالية نرجع في ذلك إلى مؤشرين:

المؤشر الأول: خاص بتطور حجم المعاملات على الصعيد عبر الحدود للأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة .[1]

المؤشر الثاني: خاص بتداول النقل الأجنبي على الصعيد المالي، فالعولمة المالية لم تصل بعد إلى درجة التكامل مثل قرينتها العولمة الإنتاجية وهي تضم تحرير المعاملات المالية.

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، أسهم، سندات.
- المعاملات المتعلقة بالانتماء التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية.
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية وتشمل الودائع المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج والتي تمثل تدفق إلى الداخل وعلى القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات إلى الخارج.[2]

المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل لتحرير من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للداخل أو المنحة نحو الخارج أو تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.[3]

ثانيا/ العولمة الثقافية

وهي من أخطر أنواع ومشاكل العولمة، والعولمة الاجتماعية والثقافية تمثل بالمنتجات الثقافية التي تأخذ صفة العالمية مثل بعض الروايات والكتب والأفلام السينمائية والشخصيات الدرامية وغيرها.

ويعود سبب اعتبار العولمة الثقافية أخطر أنواع العولمة إلى التأثير السلبي للعولمة الثقافية على الاختلافات الثقافية والثقافات المحلية أو الوطنية، فالعولمة الثقافية قد تكون

---

[1]- محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص23.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 42-43.

[3]- شاكر القرني، **محاضرات اقتصاديات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 78.

مؤثرة أو غير مؤثرة بمعنى أنها عولمة باتجاه واحد، حيث يتم تصدير المنتجات الثقافية العالمية من الدول القوية والكبيرة باتجاه الدول النامية والفقيرة، ما يؤثر سلباً على الإنتاج الثقافي الأصيل في الدول المستوردة لصالح تقليد النمط العالمي.

وأيضا تعود إلى فرض الثقافة الأمريكية على العالم، ومعظم المجتمعات والشعوب تبدو غير مطمئنة من العولمة الثقافية وغير واثقة من كيفية التعامل معها، لذلك فإنه في الوقت الذي يظهر فيه العالم ميلا للتعفف في العولمة الاقتصادية فإنه يظهر ميلا للانكماش من العولمة الثقافية.

ثالثا/ العولمة السياسية

ظهرت العولمة السياسية لأول مرة في العالم الحديث من خلال عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من أمثلة العولمة السياسية: تتمثل في النزاعات والصراعات الدولية الهادفة إلى بسط السيطرة والنفوذ.

تبرز مظاهرها في إخضاع الجميع لسياسة القوة العظمى والقطب الوحيد في العالم وهو اليوم إما يعني أن الدول لم تعد تتمتع بالسيادة المطلقة ولا بالحرية والاستقلالية في تقرير أمورها من خلال أجهزتها وسياستها الداخلية، وإن اتجاه العالم في ظل العولمة هو نحو توحيد السياسة.[1]

رابعا/ العولمة التقنية والتكنولوجية:

تكنولوجيا العولمة هي العمود الفقري لمختلف مظاهر وأشكال العولمة، وذلك من خلال وجود الوسائل السهلة مثل الأنترنت، والوسائل المتطورة بتبادل المعلومات وهو السبب الفعلي لتور مفهوم العولمة.

كما أن هناك أنواع أخرى للعولمة من خلال مجموعة التجارب والمحاولات التي يمكن أن تصنف كنوع أو مظهر من مظاهر العولمة، كالعولمة البيئية أو العولمة الأيكولوجية التي تهدف إلى تعميم النظام البيئي في العالم لمواجهة التحديات المناخية والبيئية، كذلك عولمة التعليم وعولمة العمل الخيري، وعولمة الموضة وغيرها من الأنواع التي يمكن تصنيفها كمظاهر أساسية أو فرعية للعولمة.

الفرع الثاني: أهداف العولمة

إن العولمة ترمي إلى تحقيق العديد من الأهداف الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وإلى غير ذلك بأسلوب غير مباشر، ولمعرفة ما هي أهداف العولمة يجب الاطلاع إلى جميع الأبعاد التي ترمي إليها، ولكن من الممكن إيجاز هذه الأهداف بما يأتي: [2]

---

[1]- المرجع نفسه، ص86.

[2]- محمد سقز، **العولمة وقضايا اقتصادية**، الدار الجامعية، 2003، ص 58.

أولا/ الأهداف الاقتصادية

- فرض السيطرة السياسية والاقتصادية على شعوب العالم، من قبل الدول المتقدمة اقتصاديا والقوية عسكريا وسياسيا، وهيمنة الشركات الكبرى على العالم، احتكار صنع القرار السياسي وتحكم العولمة الرأسمالية تقوم على الاقتصاد الحر (السوق) دون مراعاة ودعم الدولة للمواطنين، نشر وتعميم قيم الثقافة الاستهلاكية، العالقات الاقتصادية غير المتكافئة.

- تجاوز جميع الخبرات والنظم والقيم والمشكلات البيئية المحلية، على أن تعبر جميع الحدود السياسية والجغرافية لجميع دول العالم بأسره.

- السعي من أجل تطوير وسائل الاتصال الدولي، وذلك من أجل تسهيل انتقال كل ما يُراد نقله[1]

- هيمنة الدول القوية على الدول الضعيفة، ونقل أفكار هذه الأولى لتحل مكان أفكار ومعتقدات هذه الأخيرة.

- تراجع حدود القومية السياسية وتآكل دور الدول الضعيفة.

- ترمي العولمة إلى طمس جميع ثقافات وسياسيات وعادات وتقاليد الدول، ووضع مكانها قيم ومبادئ دولة غربية ذا نفوذ قوي.[2]

- تهدف العولمة بشكلٍ غير مباشر بأن يتخلى الفرد عن هويته الذاتية، ويعتنق أفكار ومبادئ لا تنسجم مع قيمه الأصلية

- فرض الهيمنة الأمريكية على اقتصاديات الدول وخاصة دول العالم الثالث وإضعاف سلطتها وقوتها، فالنظام الرأسمالي الليبرالي قائم على توحيد الأسواق العالمية وإنشاء المؤسسات المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل إغراق تلك الدول بالديون وبالتالي إبقائها تحت رحمتها حين تستجدي المساعدة عبر القروض ذات الشروط المجحفة.[3]

ثانيا/ الأهداف الاجتماعية

- تهميش الهويات والثقافة القومية وتغليب الثقافة الغربية. وتدويل الظواهر وتفتيت الدول والكيانات القومية ونشر الفوضى في العالم عبر تدخل الدول القوية في شؤون الدول الضعيفة تحت عناوين مثل: التدخل واستخدام القوة لفرض سياسات الدول الكبرى دون مراعاة الخصائص المحلية للبلدان والشعوب.[4]

- انخفاض الأجور واتساع دائرة المحرومين والفقراء، والفقر الناتج عن البطالة يقود إلى تزايد العصابات الدولية والجرائم والتهريب، خاصة عبر معجزة الاتصال "الانترنت".

---

[1]- محمد سقز، مرجع سابق، ص 58.

[2]- المرجع نفسه، ص 58.

[3]- صالح الرقب، **أتعرف على العولمة**، دار البحار للطباعة والنشر، ص 23-27.

[4]- عبد الكريم حسن عبدا، **البعد الاقتصادي للعولمة**، مجلة الدراسات السياسية، عدد24، بغداد، 2005، ص 262.

- عدم استقرار العملات وزيادة احتمالات التعرض للأزمات الاقتصادية.

جاء في خطاب الرئيس الأمريكي، **جورش بوش** الابن عن حال الاتحاد اليهودي المسيحي في 29 يناير 2002: " تعتبر جميع المنظمات الدولية التي تعارض أي هدف يتعلق بالمصلحة الوطنية الأمريكية ويشمل هذا منظمات: كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية، التي يجب في اعتقادي أن يتم حلها فورا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والفاتيكان، وجميع المنظمات الدولية".[1]

ثالثا/ الأهداف السياسية

فالمشروع السياسي للنظام العالمي الجديد يسعى إلى:

- إضعاف فعالية المنظمات السياسية والدولية والعمل على تغييرها في الساحة العالمية والإقليمية مثل: منظمة الوحدة الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والجامعة العربية بحيث تراجع دورها في اتخاذ أي قرار اتجاه الأحداث والقضايا الجارية مثل: فلسطين، والعراق.

- فرض السيطرة السياسية الغربية على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها والتحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية والصهيونية.

ويقول المستشار السابق لوزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد مايرز Richard Myers، " إن تجاوز السيادة الوطنية للدول قطعة قطعة يوصلنا إلى النظام العالمي بصورة أسرع من الهجوم التقليدي".

- إضعاف سلطة الدولة الوطنية وتفتيت وحدة الأمة العربية الإسلامية بصفة خاصة، وقتل روح الانتماء في نفوس أبنائها وإثارة الحروب داخل الدولة الواحدة كما حدث في السودان.

- الترويج لفلسفة النظام الغربي الرأسمالي وقهر الهوية الثقافية للأمم والشعوب الأخرى.

- طمس الهوية الثقافية للأمة الإسلامية بنشر المنتجات الأمريكية من المأكولات، كمطاعم **ماكدونالدز** والأزياء التي تحمل ثقافات مغايرة تسحق ثقافة الأمم المستوردة، بل وتحتوي على عبارات باللغة الانجليزية، تحتوي على ألفاظ مثيرة للشهوات ومحركة للغرائز، تمس بالمشاعر والمقدسات والأخلاق وتروج للثقافة الغربية القائمة على الإباحية والحرية الفوضوية في مجال العلاقات بين الرجل والمرأة.[2]

رابعا/الأهداف الدينية.

[1]- المرجع نفسه، ص 28-29.

[2]- صالح الرقب، مرجع سابق، ص 31.

- التشكيك في المعتقدات الدينية واستبعاد الإسلام وإقصاؤه عن الحكم والتشريع وإفساح المجال للنظم والقوانين الغربية المستمدة من الفلسفة المادية والعلمانية البراجماتية.
- انتشار الجمعيات الأهلية المدعومة من طرف الغرب، والتي تثير الشكوك حول النظم والتشريعات الإسلامية، مثل التشكيك في المعتقدات الدينية، وكل ما يتعلق بقضايا المرأة.
- تحويل المناسبات الدينية إلى مناسبات استهلاكية، وتفريغها من القيم الإيمانية إلى قيم السوق الاستهلاكية.[1]

خامسا/ الأهداف الاجتماعية والخلقية

- زيادة معدلات الفقر والبطالة وتقليص فرص العمل لاعتماد الشركات لليد العاملة بالتقنيات الجديدة المرتبطة بالحاسوب.
- هدم كيان المجتمع الإسلامي من خلال المرأة لأهمية دورها في بناء الأسرة والمجتمع، وذلك عن طريق التمويل الأمريكي والأوروبي للجمعيات والمنظمات الأهلية النسائية العلمانية، وتنظيم المؤتمرات، من أجل إخراج المرأة المسلمة وتمردها على الأخلاق الإسلامية وأحكام الشريعة الربانية، وإلزام الدول الإسلامية بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مقابل إعفائها من بعض الديون المترتبة عليها، وهذه محاولات لإبهام المرأة المسلمة أن الظلم كله واقع عليها، وأن الأمم المتحدة ستحررها من سطوة مجتمعاتها، مع أنها في حقيقة الأمر تريد هلاكها وهلاك مجتمعها.
- تركز على حرية الإنسان الفردية، وتكرس النزعة الأنانية للفرد، وتعمق مفهوم الحرية الشخصية في العلاقة الاجتماعية.[2]

المبحث الثاني: خصائص العولمة وجوانبها

لعل التأمل في المحتوى الفكري بل والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميزها عن غيرها من المفاهيم ذات التغييرات الجذرية، وهذا ما سنتناوله من خلال المطلبين التاليين خصائص العولمة في (**المطلب الأول**)، وجوانب العولمة في (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: خصائص العولمة

- أنها عولمة إجبارية لا ترتبط بإستراتيجية واعية وقادرة على استيعاب الفرص وتجنب المخاطر بقدر ما تحصل كرد فعل على تحديات ظاهرة وطارئة.
- وهي بالإضافة إلى ذلك استراتيجيات بلدان ونخب صغيرة تفتقر للإمكانيات والموارد وهامش المبادرة والمناورة الإستراتيجية معا، ولا تستطيع أن تصوغ أي خطة شاملة وطويلة المدى للانخراط الناجع والفعال في المنافسة العالمية. إنها تسعى إلى

[1]- صالح الرقب، مرجع سابق، ص 39-42.
[2]- صالح الرقب، مرجع سابق، ص 42-49.

الحصول على بعض المكاسب لقاء استجابتها لقوى العولمة الرئيسية وتعاونها معها، أي وضع نفسها في خدمة أجندتها الخاصة، وهي بالتالي تفتقر للسيطرة الداخلية والإستراتيجية المستقلة، وتتكون من ردود الأفعال الوقتية وتستدعي التخلي بشكل مكشوف أو ضمني عن العديد من الخيارات الاجتماعية السابقة التي طبعت الحقبة الوطنية، وفي مقدمها التضامن بين الشعوب العربية.

- أنها عولمة انتقائية وجزئية تتحقق في المواقع والميادين التي تحصل فيها اختراقات خارجية أو داخلية،[1] ولا تملك أي رؤية شاملة ومتكاملة طويلة المدى، فهي عديمة الاتساق والانسجام وبالتالي زاخرة بالتوترات والتناقضات والصراعات المتفجرة أو الكامنة.

- أنها متفاوتة جدا في مستوياتها، فهي ضعيفة في مستوى وقوية في مستويات أخرى، وسطحية حيث تستدعي العمق وعميقة حيث تستدعي السطحية.[2]

ومن بين أهم خصائص العولمة أيضا ما يلي:

أولا/ سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية

حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية.

وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافس على أن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة.

ثانيا/ دينامكية مفهوم العولمة

إذا ما تأملنا في العولمة نلاحظ أنها تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بل أن نراها أيضا في ما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع[3] وردود الأفعال الصادرة من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها ويكشف عن ذلك في الاجتماع الثالث لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر من عام 1999م.

ثالثا/ تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود

---

[1]- برهان غليون، **العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية**، بيروت، ديسمبر ،2005، ص 11.

[2]- برهان غليون، مرجع سابق، ص 11.

[3]- محمد زكي، **العولمة المالية**، دار المستقبل للنشر، القاهرة، 1999، ص28.

الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وخاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد.[1]

المطلب الثاني: جوانب العولمة

إن العولمة كظاهرة و كتيار لها العديد من الجوانب الارتكازية، ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة وكتيار تكتسب صفات خاصة مميزة، تؤتي أثرها وتفرض سطوتها وفعلها في مواقع وجوانب كثيرة، وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الجوانب.

الفرع الأول: الجانب السياسي للعولمة

وهو جانب الحرية والديمقراطية، وهو جانب دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمنا غاليا من دماء أبنائها، فالحرية وإن كانت تقاس بمعايير عصرها، فإنها في عصرنا الحاضر أخذت بعدا يرتبط بحقوق الإنسان كإنسان، وبعدا بمستقبل الإنسان كإنسان.

إن الديمقراطية الحرة لم تعد مجرد شعارات زائفة يمكن إرجائها، أو يمكن تزوير إرادة الشعوب فيها بل أصبحت حتمية فرضية من حتميات الحياة الحرة الكريمة، ومعها أخذت قلاع الظلم والطغيان والجبروت والتسلط تنهار وتدك حصونها واحدا بعد الآخر لقد أثارت العولمة الكثير من التساؤلات، وأثارت كل مظاهر الفكر بشأن ولادة مرحلة كونية جديدة[2]، مرحلة نتساءل فيها عن معنى السيادة القومية أمام السيادة العالمية والاقتصاد القومي أمام الاقتصاد الكوني، وأحدثت العولمة صدى هائلا في أنظمة الحكم وفي نظم إدارة الدولة القومية، بل إن تأثيرها قد امتد إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، وبرزت إلى السطح كتل من الدول وتكتلات من الشركات.

قامت معظم النظم السياسية العربية على إثر حركة وطنية حظيت في أغلب الأحيان بالتعبئة الجماهيرية والشعبية الواسعة، وقد عزز العديد منها مركزه السياسي وشرعيته عن طريق تطبيق برنامج وطني قائم على توسيع دائرة الخدمات العامة، الاجتماعية والتعليمية والصحية، وهذا ما ساعد على تحقيق هذا البرنامج توفر الموارد الريعية وإنجاز مشاريع تنمية إرادية، غير أن هذه النظم التي كانت تفتقر إلى بنى وهياكل مؤسسية راسخة وقوية سرعان ما بدأت بالتراجع عن هذا البرنامج الوطني نفسه، وشرعت في إقامة حواجز بينها وبين الجمهور الواسع الذي حملها للسلطة، تحميها من أي محاسبة أو مراقبة شعبية .وشيئا فشيئا بدأت النظم العربية تتعرض منذ نهاية السبعينات لمقاومات واحتجاجات داخلية جدية تمثلت في تنامي حركات المعارضة الإسلامية والعلمانية معا.

---

[1]- محمد زكي، مرجع سابق، ص30.

[2]- المرجع نفسه، ص 29-30

وقد ساعد ضعف البنيات القانونية وغياب المجتمعات المدنية المنظمة وتخلف السياسة الثقافية القانونية، حتى بالنسبة لتلك النخب التي حملت راية العقائد الاشتراكية والعدالة الاجتماعية، في دفع النظم القائمة إلى البحث عن مخرج لها في التحالف مع القوى الدولية والتفاهم معها. وشيئا فشيئا حل استخدام العنف في الداخل محل الرهان على توسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية كبديل عن المشاركة السياسية في إيجاد مصدر للشرعية. وتبلورت بشكل مضطرد هياكل النظم التسلطية المتمثلة في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتضيف إليها في النظم ذات الطابع الشمولي السلطات المدنية، الثقافية والنقابية والإعلامية. ومما لا شك فيه أن ما آلت إليه هذه النظم التسلطية[1] الجديدة، من آبت الحريات العامة والضبط الدقيق لنشاطات المجتمع وإلغاء وظيفة تداول السلطة والمساءلة والمحاسبة والرقابة الشعبية، قد أحدث شرخا عميقا بين النخب الحاكمة والمجتمع، وقادت هذه النخب بسرعة إلى التكلس والعقم والانحطاط والفساد حتى أصبحت تعتقد أن المناصب التي تتقلدها هي مواقع مكتسبة وموروثة. فتحولت إلى طبقة ريعية، تعيش على التحكم بمواقع القرار السياسي أو الإداري أو العسكري، وتؤمن ثروتها مما يقدمه لها موقعها من قدرة على ابتزازا بقية أبناء المجتمع والإساءة التي تستطيع أن تحدثها لهم.[2]

الفرع الثاني: الجانب الاقتصادي للعولمة

إن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد هادر من اجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تنامي هذا التيار مع تزامن حركة نهوضية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة، وتصدع نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها إلى اقتصاد السوق.

إن قواعد وآليات نظام العولمة تفرض مناهج الانفراد بقيادة السوق العالمي ومن ثم فإن خطر تكوم قوى احتكارية مسيطرة حاكمة يجب أن تحتاط قوى العالم منه ،ومن ثم تحرص على أحداث التنافس، ونظرا لتعاظم الدور الذي تلعبه المزايا التنافسية في تغير مفهوم التقدم وفي آليات تحقيقه قد جعل العولمة في جانبها الاقتصادي تستند إلى:

أولا/ حركة اندماج وتكتل اقتصادي غير مسبوقة، من أجل اكتساب اقتصاديات حجم ونطاق وتحقيق وفرات سعة غير مسبوقة، تؤهل المشروعات على العمل نطاق شديد الاتساع.

ثانيا/ تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم إنتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة للدرجة التي يكاد يكون نصيب الوحدة المنتجة منها من عناصر التكلفة الثابتة صفرا.

---

[1]- محمد زكي، مرجع سابق، ص 45.

[2]- برهان غليون، مرجع سابق، ص 14.

ثالثا/ استخدام نظم تسويق فورية الإجابة على جميع المستويات خاصة مع انتشار نظم التجارة الالكترونية، والشراء والتعامل عن بعد، وما يتطلبه ذلك من وفرة في المنتجات.[1]

[1]- محمد محسن الأحمد الخضري، **العولمة مقدمة في الفكر الاقتصادي**، دار النيل، القاهرة، د، س، ص 54.

الفصل الثاني
أبعاد العولمة وأثرها على القانون الدولي

تمهيد:

يشهد العالم منذ انهيار القطبية الثنائية تغيرات مختلفة في مختلف المجالات، ولقد تضاعف هذا التغير بصورة كبيرة بعد قيام نظام عالمي جديد، وذلك بعد الصعود القوي للولايات المتحدة الأمريكية، فحول هذا النظام العالم إلى قرية صغيرة بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وامتلاك رؤوس الأموال ومراقبة الأسواق والتحكم فيها، ومن هنا يتبين لنا أن للعولمة أبعاد كثيرا ما تكون متداخلة فيما بينها من سياسية اقتصادية ثقافية اجتماعية وأمنية وغيرها، وهذا ما يجعلها معقدة، فجانبها السياسي يطرح خطابا للمعرفة السياسية، يعرض فيه وجهة نظر العولمة في التحول من التوازنات الاقتصادية العالمية، وما تكسبه من أنشطة ثقافية واجتماعية وأمنية في حملها على التغيير لصالح النشاط الاقتصادي الذي تحدده أنماط التجارة العالمية، كما أن للعولمة ايجابيات وسلبيات تؤثر على النشاط الاقتصادي بصفة خاصة وعلى العالم بصفة عامة، وهذا ما ستناوله في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أبعاد وأدوات العولمة

المبحث الثاني: أثر العولمة على القانون الدولي

المبحث الأول: أبعاد وأدوات العولمة

إن جميع المؤشرات العالمية والمرتكزات الأيديولوجية للعولمة تكشف لنا عن ازدواجية معاييرها والمبادئ التي روج لها مناصروها، فقد صار يتضح لنا أن العولميين، وبغض النظر عن خطاباتهم وطروحاتهم المثالية التي تتغنى بعصر مثالي ينهي أخطاء الماضي ويبشر بدخول الإنسانية عصرا جديدا يسوده العدل والسلم والرفاهية واحترام حقوق الإنسان وسيادة الشرعية الدولية، قد وقعوا في مفارقة حين كانوا أول من انتقد الحركية العولمية وممارستها المفخخة، إن الملامح الرئيسية للمجتمع الدولي وهو يدخل الألفية الثالثة تتميز بمجموعة من الخصائص منها: ظاهرة الأحادية القطبية والوفاق الغربي الجديد، سيادة الأيديولوجية الرأسمالية في طبعتها الأمريكية واستمرار صراع

الشمال والجنوب، واستمرار النزعة القومية أو كثرة الحروب العرقية والحدودية واستمرار التطور التكنولوجي.

المطلب الأول: أبعاد العولمة

وبذلك انتقلت العولمة من العولمة السعيدة في فترة الترويج والتبشير النظري إلى العولمة المتوحشة في فترة العمل الميداني بعدما أثارت العديد من الإشكالات المعرفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية شكلت في النهاية أزمة العولمة المعاصرة، فالتطورات الحديثة في ظل العولمة قد أفرزت مسائل جديدة وطرحت مفاهيم بديلة تندرج ضمن السياق العام والهدف الأساسي لهذا النظام الدولي الجديد، والمتمثل في السعي إلى تنميط المجتمعات وفق الرؤية الأمريكية الغربية فكرا وممارسة حيث نلاحظ في السنوات الأخيرة نوعا من التوجيه الأحادي للفعل والسلوك العالمي على جميع الأصعدة ولا بديل للمجتمعات النامية أو دول الجنوب من مسايرة هذا الاتجاه المعولم بالرغم من إدراكها في الوقت نفسه أنها ليست طرفا فاعلا فيه، بل تجد نفسها في الكثير من الحالات أنها غير قادرة على معرفة آليات تشغيل العولمة والقوى التي تحركها.[1]

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

لقد أعطى التطور الاقتصادي، الناتج عن توفر موارد هائلة عززها التقدم العلمي والتقدم التقني والتكنولوجي، من خلال الاندماج الشامل للاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها البعض، وحرية التجارة الدولية، التي ستقود كافة أوجه التغيير، من خلال منظمة التجارة، التي تقضي إلى انسياب السلع والخدمات والأفكار وانتقال رؤوس الأموال،[2] والعولمة هي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد، يجمع في إطاره مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة مع العلاقات الاقتصادية، تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال، حيث أصبحت حركة رأس المال من أهم محركات الاقتصاد العالمي، وتعاظم دور الاستثمار غير المباشر، والمعاملات في أسواق الأسهم والسندات، والتدفقات الهائلة للتجارة والتمويل والإنتاج متمثلة في انسياب السلع دون عوائق أو حواجز لسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.[3]

الفرع الثاني: البعد السياسي

تعتبر ممارسة السياسة من أهم اختصاصات الدولة، وهي فعل ذو طبيعة احتكارية، على الصعيد المحلي، بعيدا عن التدخلات الخارجية، وفقا لمفهوم السيادة، الذي يعتبر لصيقا بالممارسة السياسية النابعة من الدولة، غير أن ظهور العولمة قد ينتقص من هذه الحقوق لتي تتمتع بها الدولة، نتيجة لتداخل معطيات العولمة بكل أبعادها، وخاصة البعد

[1]- إسماعيل زقزوق، **العولمة امبريالية الشركاء**، القاهرة، باينت للنشر، طبعة 2001، ص 20-23

[2]- إسماعيل زقزوق، مرجع سابق، ص 20-23

[3]- المرجع نفسه، ص 25.

السياسي، وذلك لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد، وهي ثنائية متلازمة للسلطة، ويرى مصطفى الكومي في هذا الصدد أن ارتباط الاقتصاد بالسياسة ارتباط لا يقبل التجزئة أو الانفصال، بحيث لم يعد هناك دعم أو تعاون اقتصادي يغير توجه سياسي، كما أنه لا توجد مواقف أو علاقات سياسية دون أن تتخللها ضغوط اقتصادية[1]، ولهذا فإن الارتباط الذي تراه العولمة يهدف إلى أن الدولة تضع في حسبانها تلك المؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى، سواء التي ستنتمي إليها، مثل منظمة التجارة العالمية، أو تلك التي تديرها في الداخل، فالارتباط الاقتصادي، بين الاثنين، وفق ثنائية السياسة والاقتصاد، سيكون له أثر بالغ الأهمية، من حيث الاندماج فيما بينها، إذ أن من شأنه جعل قدرة هذه المؤسسات تضاهي قدرة الدولة من ناحية، وإضعاف قدرة الدولة على اتخاذ القرارات بقوة من ناحية أخرى، لأن عناك جهات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية[2]، ولهذا فالعولمة السياسية هي في جوهرها مرحلة تطورية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية، ترتبط بها من خلال دخول البشرية مرحلة سياسية جديدة، يتم فيها انتقال القرارات والتشريعات السياسية، عبر المجتمعات والقارات، بأقل قيود وضوابط، متجاوزة بذلك حدود الدول، بحيث يصبح المجال السياسي الجديد يتركز أساسا حول العالم السياسي الواحد، وليس حول عالم من الدول المغلقة جغرافيا، فالمجال السياسي المحلي أخذ يتراجع تدريجيا لصالح المجال العالمي، الذي هو مجال تعددي وليس أحادي.[3]

وفي الوقت نفسه تطرح العولمة تقليص الحدود السياسية التي كانت تعتبر سابقا العنصر الحي للدولة، الذي يعكس نموها وقوتها، ويضمن لها الأمن والحماية.

والمعلومات في زمن العولمة أصبحت مطروحة على شبكة الإنترنت، وفقا للثورة الإعلامية، التي يعتبرها، البعض نوعا من الحداثة السياسية، تدفع إليها الدولة بضغوط عالمية[4].

ون ملامح البعد السياسي للعولمة ما يمكن تسميته المجتمع المدني العالمي، بمؤسساته المختلفة، وهي عبارة عن جماعات تطوعية غير حكومية مهنية، إذ لم تعد هذه المؤسسات حبيسة حدود الدولة، بل أصبحت تعني بأمور الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان الشاملة والرعاية الاجتماعية للمواطنين، وفي الإطار تشكلت منظمة عالمية هي سيفكس،[5] تسعى إلى فهم وإبراز فعاليات وطيعة إسهامات المجتمع المدني، كما تسعى إلى إيجاد

---

[1]- مصطفى الكومي، **العولمة وتهميش دور الدولة**، القاهرة، تجميع مركز الأهرام، ص 30.

[2]- أحمد الرشيدي، **العولمة ومبدأ السيادة الوطنية ندوة العولمة قضايا ومفاهيم**، القاهرة، ندوة الموسم الثقافي، ص 63-66

[3]- علي شبكشي، **العولمة نظرية بلا منظر**، 85-90.

[4]- مصطفى كامل السيد، **العولمة والعلوم السياسية**، ندوة جامعة القاهرة، ص 73.

[5]- **سيفكس**: منظمة تأسست عام 1993 وهي تحالف عالمي بين المواطنين، تسعى إلى تقوية المواطن وتقوية المجتمع المدني، والعضوية في سيفكس يمكن أن تكون للمؤسسات أو للمواطنين، من أي أقطار العالم، مقرها في أمريكا، وفرعها في مصر ترأسه الدكتوراه أماني قنديل.

مناخ سياسي وتشريعي ومادي، يدعم الحرية واستقلال الجمعيات، وإيجاد أشكال جديدة من التمويل والمشاركة لتعزيز موارد منظمات المجتمع المدني، كما تهدف هذه المنظمة إلى تكوين مشاركة قوية من القطاع الخاص والمؤسسات التابعة للمجتمع المدني.[1]

وتطرح العولمة شكلا مختلفا للمواطنة، مؤداة أن المواطن لم يعد ذلك الفرد الذي يجب أن يعبر عن ولائه للسلطة أو انتمائه للدولة، ففي زمن العولمة، يصبح ارتباطه أقوى بمنظمات وهيئات عديدة، يجد نفسه مدفوعا للتعاون معها والانتماء إليها، دون الرجوع إلى الحكومة التي يتبعها، وحيث أن حقوق الإنسان ومعاملاته قد أصبحت من المسائل الدولية، بل أصبحت شأنا دوليا، وتدويل المسألة على هذا النحو يعد تدخلا في العلاقة القائمة بين الدولة وسكانها، الذين يشكلون أحد أركانها الرئيسية، فالدولة لم تعد تملك السلطان المطلق في علاقتها مع سكانها وشعبها، لأنها ملزمة باحترام الحقوق الأساسية المقررة لهم دوليا[2] أما على صعيد صنع السياسات فإن دول الجنوب في معظمها مقيدة بضرورة أن تنسجم هذه السياسات مع شروط المؤسسات المالية الدولية، إلى جانب الالتزامات الجديدة التي أصبحت هذه الدول عاجزة عن تنفيذ سياستها المالية والاقتصادية، إذا لم تلق هذه السياسات قبولا من جانب أصحا رؤوس الأموال المحليين، الذين قد يهربون بأموالهم، في ظل انفتاح السوق المحلي على السوق العالمي، الذي يقدم لهم فرصا أكثر انفتاحا للاستثمار[3] ونتيجة لذلك ستواجه الدولة العديد من القيود، من حيث قدرتها على صياغة السياسات الداخلية والخارجية، وتنفيذ هذه السياسات، وتحديد السلطة لوظائفها وطريقة قيامها بهذه الوظائف، وكذلك هياكل الدولة، وعلاقات القوة في المجتمع السياسي، والخطاب الذي يتبناه قادتها، وأسس شرعية الدولة أيضا. [4]

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي للعولمة

يذهب البعد الاجتماعي للعولمة إلى خلق علاقة ارتباط الفرد بالعالم، ومن ثم فإنها تدفع الفرد إلى الخروج من الارتباط بفكرة " المكان" و"فكرة التوطن" ليصبح مرتبطا بفكرة العالم، ولهذا فإن العولمة الاجتماعية تخلق مرجعية مختلفة عن كافة المرجعيات السابقة بفكرة الذات والحدود والوطن والانتماء.

وتطرح العولمة الاجتماعية فئات اجتماعية متنوعة، تدافع عن قضايا خاصة، كالدفاع عن الحريات وعن حقوق الإنسان، وعن العدالة الاجتماعية وعن النظام الديمقراطي، كما يعني الجانب الاجتماعي للعولمة اختلاف نمط حركة الأفراد وانتقالهم، فبعد تقلص دور الحدود، يصبح العالم، حسب ما تطرحه العولمة، قرية واحدة، تتم فيها حركة الأفراد

---

[1]- السيد ياسين، **المواطن في زمن العولمة**، الأهرام، بتاريخ 1999، ص 15.

[2]- محمد الموسوي، **سيادة الدولة في زمن العولمة**، مجلة فيلاديلفيا الثقافية، منشورات جامعة فيلاديلفيا، العدد 4، 2000، ص 25-28.

[3]- عباس برادة السني، **العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 42.

[4]- صيد الداي ديرك، **الهجرة العالمية**، ترجمة: عطا الله أبو سيف، مجلة الثقافة العالمية، عدد 108، سبتمبر 2001، ص 20-26.

بسهولة ويسر، وسيكون الانتقال من الدول الفقيرة إلى الدول الأكثر رفاهية، مصاحبا للتحولات المالية على كل المستويات[1] ويكون من العوامل المساعدة على ذلك انتساب الأفراد إلى المنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية، هذه المنظمات التي أصبحت قوة فاعلة مؤثرة في المؤتمرات العالمية، مثل قمة الأرض، ومؤتمر المرأة، ومؤتمر حقوق الإنسان، وأخيرا مؤتمر التنمية المستدامة، وتهدف هذه المنظمات غير الحكومية إلى تحقيق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات وسياسات الدول، في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والقضايا الاجتماعية والإنسانية، والإسهام في زيادة الخيارات أمام الأفراد، لإيجاد حلول مشتركة غير تقليدية للقضايا البيئية والاجتماعية والإنسانية ويذهب البعد الاجتماعي للعولمة إلى ما يسمى بالهوايات البديلة، منطلقا من تأثر الثقافات بعضها ببعض، وصولا إلى تأثر الهوية المجتمعية واضمحلالها، فالعلاقة بين المفهومين هي علاقة ثنائية الاتجاه، فالثقافة تعد مصدرا للهوية، والهوية تعد محددا للثقافة، إلى جانب العديد من العوامل التي تسهم في تشكلها وتتأثر بها، منها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية واللغوية والتاريخية، التي أصبحت الآن عرضة للتغيير، في زمن العولمة الذي يطرح الهوية البديلة، وهي هوية السوق، بل تصبح الهوية مطلبا ماديا يتأثر بشكل أو بآخر بالمضمون الاقتصادي للعولمة[2] بمعنى تحول انتماء الأفراد من المجال الوطني إلى المجال الكوني، وفقا لمفهوم التبادل المادي، لتسيير كافة السبل أمامه.

الفرع الرابع: البعد الثقافي للعولمة

يطرح البعد الثقافي معالم ذات طبيعة عمومية، لها ارتباطاتها العالمية الواسعة، في جميع المجالات، انطلاقا من مفهوم العولمة الذي يشير إلى عالم واحد، تسوده ثقافة واحدة، ويحمل مفاهيم واحدة، وعالمية الفرد، أي تطويع الفرد لخدمة أطروحة الاقتصاد المعولم، متجاهلة بذلك الثقافة والقيم والعادات والتقاليد، والتطلع إلى عالم مفتوح.[3]

وهذا البعد يطرح إشكالية السعي من أجل إيجاد ثقافة كونية أو عالمية، تحوي منظومة من القيم والمعايير، تفرضها المضامين الاقتصادية الجديدة التي انتخبتها ثورة المعلومات والتكنولوجيا، وانعكس ذلك على القيم الخصوصية للمجتمع، وإمكانية قبولها أو رفضها، ذلك أن ثمة علاقة وثيقة بين النمط الاقتصادي في الدولة والبناء الثقافي للمجتمع، ومن ثم فإن صراعا سيحدث للمحافظة على الخصوصية الثقافة للمجتمع، ضد ما تطرحه ثقافة السوق، في ضوء ما وقعته الدولة من مواثيق الانضمام إلى العولمة وعدم انغلاق الدولة على الذات.

---

[1]- صيد الداي ديرك، مرجع سابق، ص 26.

[2]- محمد العجاتي، **أزمة الهوية في الفكر السياسي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، يوليو 2001، ص 45.

[3]- المرجع نفسه، 47.

والعولمة في جانبها الثقافي تدفع بالثقافات إلى الترابط، عن طريق إزالة الحواجز أمام انسياب الشعوب والثقافات والسلع الثقافية[1] ولهذا فقد أصبح التطور الثقافي يطرح الامتزاج بين الثقافة والتقانة، مما يجعل من الثقافة سلعة يمكن تبادلها في السوق، وتسعى للربح، من خلال الشركات، وخمسمائة قمر صناعي تدور حول الأرض، مرسلة عددا لا نهائيا من البرامج، لطرح النموذج الأيديولوجي الليبرالي وهذا يساعد على تحقيق التوسع العالمي في ثقافة الاستهلاك، من خلال نشر قيم وأفكار تعمل على طمس الهويات القومية والوطنية، فالتقنية الحديثة قادرة على تحقيق التكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال، وتيسير تجاوز الحدود، ودعم عملية توحيد العالم، وتحقيق المكاسب لشركات الإعلام والاتصالات متعددة الجنسية[2] ومن مظاهر العولمة الثقافية سيطرة التكنولوجيا على الثقافة الغربية، حيث تعمل العولمة على سحق الثقافة المحلية الوطنية، وخلق لون جديد من الثقافة العالمية يلغي خصوصية الإنسان وموروثه الثقافي، ويعزله عن تاريخه الوطني.

والتدفق الإعلامي الثقافي، يأتي من المراكز الرأسمالية في الشمال، ويصب في دول الأطراف، أي في دول الجنوب، التي تتحول إلى مواقع لتلقي الثقافة، بكل ما تحمله من تحيزات وقيم، تتعارض مع منظومة القيم السائدة في تلك المجتمعات، وهي في جميع المجالات تحمل أخطار الغزو الثقافي، مما يهدد الخصوصية الثقافية لهذه المجتمعات.[3]

الفرع الخامس: البعد الأمني للعولمة

لقد ظل مفهوم الأمن مرادفا لمعنى حماية إقليم الدولة ومواطنيها ومصالحها ضد التهديدات الخارجية، لذلك كان ينظر إلى أن مسؤولية تحقيق الأمن القومي للدولة تقع على عاتق القوات المسلحة وأجهزة الأمن. إلا أن التحولات الكبرى التي تجري في العالم منذ حوالي عقدين من الزمن. والتي تسارعت وتيرتها خلال التسعينات، دفعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وإعادة إعادة تعريفه، حيث أدخلت عاصر جديدة على معناه وأبعاده وحدوده. ويشير البعد الأمني للعولمة إلى ظاهرة مجتمعية، لها أبعادها وجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية، من خلال مسؤولية مشتركة تقوم بها الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الموجودة في الدولة. وقد أصبح مفهوم الأمن وثيق الارتباط بكثافة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فلم تعد مصادر تهديد أمن الدولة والمجتمع تنبع من الداخل أو من البيئة الإقليمية فحسب، بل أصبحت تأتي كذلك من المشكلات العالمية العابرة للحدود، وبصفة

---

[1]- مها دياب، **تهديدات العولمة**، المستقبل العربي، عدد 276، سنة 2002، ص 160.

[2]- مها دياب، مرجع سابق، ص 157.

[3]- حسين توفيق إبراهيم، العولمة الأبعاد والانعكاسات، مجلة عالم الفكر، المجلد28، عدد2، ص 179.

خاصة مشكلات المخدرات، غسيل الأموال، الهجرة غير المشروعة والإرهاب الدولي. وهكذا أصبح أمن واستقرار العديد من الدول والمجتمعات يتأثر إيجابا وسلبا ببعض الظواهر والتطورات التي تجري خارج حدودها، وربما في مناطق تبعد عنها كثيرا، إلى درجة بات يتردد معها الحديث عن ما يسمى نهاية الأمن الوطني.[1]

بيد أنه قد بات من الواضح أن وظيفة المن أصبحت في حالات كثيرة، مكلفة جدا من الناحية المادية، ذلك أن الثورة التكنولوجية الهائلة قد أتاحت لعصابات الجريمة المنظمة الكثير من الإمكانيات والتسهيلات التي توظفها في ممارسة أنشطتها الإجرامية، ولهذا قد اكتسب مفهوم الأمن بعدا داخليا متأثرا، وبعد خارجيا مؤثرا، وهو ما يوضحه تعريف **جيراليد هوبلر** للأمن يحمل مفهوما جديدا هو الأمن البشري، أي حماية الأفراد من الحاجة ومن خطر المرض وحمايتهم من الجوع والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية وقد أدى هذا إلى جعل الأفراد يتجهون إلى انتهاج وسائل مختلفة وجديدة للرفض، كالانضمام إلى منظمات تعني بالمرض، مثل منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمات للدفاع كمنظمة محامون عبر العالم، وهذه جميعها منظمات وجدت لمساندة الأفراد في المطالبة بحقوقهم في التنمية.

ومن هذا يتضح أن مفهوم الأمن البشري ليس مفهوما دفاعيا، كما هو الحال بالنسبة لأمن الأراضي أو الأمن العسكري، فهو مفهوم تكاملي، يعترف بشمولية مطالب الحياة، وهو مترسخ في فكرة التضامن بين الناس، ولا يمكن تحقيقه عن طريق القوة والجيوش، ولا يمكن أن يحدث ألا إذا اتفقنا على أن التنمية يجب أن تشمل جميع الناس، في تحررهم من الخوف ومن الحاجة.[2]

المطلب الثاني: أدوات العولمة

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية الأدوات الرئيسية للعولمة.

الفرع الأول: الشركات المتعددة الجنسيات

إن الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات هي العامل المهم من عوامل تشكيل حركة العولمة دوليا لما لها من خلق مناخ اعتمادا متبادل بين دول العالم فبواسطتها تتم عولمة رؤوس الأموال والإنتاج وتصريف مجمل العمليات المالية والتجارية وانتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغيرها وقد ساهمت هذه الشركات أيضا في خلق شبكة ارتباط من نوع خاص بين مصالح الدول التي تعمل فيها تلك الشركات سواء من حيث أنشطتها أو

[1]- عباس غالي الحديثي، **التطورات الجديدة في مفهوم الأمن**، مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، ص 5.

[2]- إبراهيم نصر الله، **العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث**، ندوة جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1998، ص 41.

من حيث مواقع مراكز إدارات تلك الشركات، وهذا بدوره خلق ما أطلق عليه خبراء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) مصطلح التكامل المعقد بين دول العالم.[1]

الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي

أولا/ تعريف صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة، أنشئ هذا الصندوق مع نهاية الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية **بريتون وودز** التي عقدت في يوليو1944 وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر1945، ووظيفة هذا الصندوق هي دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء ولقد تم منح الصندوق سلطات واسعة وموارد كبيرة حتى يتمكن من تحقيق أهدافه والتي من بينها تفادي التنافس على التخفيض أسعار الصرف والمساهمة في إقامة نظام المدفوعات المتعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى إزالة القيود بين الدول المفروضة على الصرف[2] الأجنبي وبث الثقة بين الدول الأعضاء،من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة ومن ثمة إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات.

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه: المنظمة العالمية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه.[3]

ثانيا/أهداف صندوق النقد الدولي

- تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي وسعر الصرف.
- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى النمو التجارة العالمية.
- تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتقصير مدى هذا الاختلال.

ثالثا/الوظائف والمهام

لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه، فإنه يقوم بالوظائف والمهام التالية:

- تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات.

- تقديم برامج تدريب متقدمة في مجالات التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية.

---

[1]- عباس غالي الحديثي، مرجع سابق، ص 6.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، منظمتها، شركاتها، تداعياتها**، 2008، ص68.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2008، ص68.

- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي وبالتالي فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة بتحقيق المزيد من الدافع والحافز على التعولم والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي.

- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.

- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدي ويمنح في ذلك قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى " بحقوق السحب الخاصة".

- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

- إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة وبالتالي يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلقة بمشاكل النقد الدولية.[1]

- يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي عموما.

- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الإختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولذلك زاد اهتمامه منذ الثمانينات على علاج الاختلال في التوازن الهيكلي وبالتالي بدا يخصص موارد وقروض، تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثا للبلاد المنخفضة الدخل ويمثل في ذلك تدخل كبير مع اختصاصات ووظائف البنك الدولي.

- يركز صندوق النقد الدولي في معالجاته للسياسات الاقتصادية الكلي على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.[2]

الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية

تم إنشاء منظمة التجارة العالمية في إطار العولمة الاقتصادية لتكمل بذلك إحكام العولمة على الجوانب الأساسية لعمل الاقتصاد ويتمثل ذلك في ما يلي:

أولا/ تعريف منظمة التجارة العالمية

---

[1]- أحمد الرشيدي، **التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية**، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، عدد 85،جامعة القاهرة، 1994، ص 44.

[2]- أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص **45**

من أهم المؤسسات المتعلقة بالعولمة، والتي تمارس الدور الرئيسي في تحقيقها وتحويل الاقتصاديات المحلية المعلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعليا في الاقتصاد العالمي وهي وليدة عام 1945 وليس 1994 كما يعتقد البعض، لكن لأسباب ظرفية تم إرجائها واستخدام الجات كمرحلة توصل إليها عندما تكتمل اقتصاديات الدول وتصبح مؤهلة بالفعل للدخول إلى السوق العالمية الواحدة المفتوحة دائما وبدون حواجز أو قيود.

أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش 1994، بعد انتهاء جولة أوروجواي وتشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها في أول يناير 1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية وإمامها طلبات للانضمام من 29 دولة.

يمكن القول إن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي: منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي ولنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل النظام الاقتصادي العالمي.

ثانيا/ أهداف منظمة التجارة العالمية

يمكن القول إن مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية العالمية، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.
- توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لعجلة يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

- محاولة إشراك الدولة النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بشكل أفضل. [1]

ثالثا/الوظائف والمهام

تتمثل فيم يلي:

- تيسير ومتابعة تنفيذ وإدارة إعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أورجواي والموقعة في مراكش والعمل على تحقيق أهدافها كما توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء. [2]

- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظيم تسوية المنازعات.

- وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد لدولي والبنك الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالي على أسس أكثر كفاءة.

رابعا/ الوسائل التي تتبعها منظمة التجارة العالمية

- العمل على تحرير التجارة العالمية بين الدول الأعضاء من خلال الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية، وصولا إلى إلغائها الكامل من قبل كافة الدول في النهاية والإلغاء الكامل لكل القيود غير الجمركية منها والإدارية وغيرها.

- إلغاء الدعم الذي يتم تقديمه والذي يتصل بالتعاملات استيرادا وتصديرا، وبالشكل الذي يسهم في تحقيق درجة منافسة أكبر في هذه التعاملات كنتيجة لذلك، وبصورة تدريجية، وصولا إلى الإلغاء الكامل لهذا الدعم في النهاية.

- العمل على تلافي حصول حالات إغراق في التعاملات التجارية حتى يتم ضمان تحقيق المنافسة بين المتعاملين، ومنعا للضرر الذي يلحق بالبعض، ولصالح البعض الآخر منهم.

- العمل على حسم المنازعات وحل الخلافات وتجاوزها بالاستناد إلى القواعد والإجراءات المحددة لذلك، وفي ضوء ما تم التفاهم عليه بخصوص ذلك في اتفاقية منظمة التجارة العالية، وباعتماد الآلية التي تحقق ذلك، والتي تضمنتها الاتفاقية.

- إن تحرير تجارة السلع في الاتفاقية يتضمن شمول هذا التحرير كل من السلع الصناعية والزراعية، وشمول تحريرها من كافة القيود الجمركية، وغير الجمركية، وشموله كافة الدول بعدم التمييز بينها في تعاملاتها التجارية. [3]

---

[1]- أحمد ثابت، **العولمة، تفاعلات وتناقضات التحولات الدولية**، سلسلة بحوث سياسية،،مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1992. ص 119

[2]- أحمد ثابت، **مرجع سابق**، ص 119- 120.

[3]- مؤيد عبدالجبار الحديثي، **العولمة االعالمية**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص87.

- تضمنت الاتفاقية استثناءات في تحرير التجارة تراعي فيها ظروف وأوضاع الدول الأعضاء فيها، ولفترة مؤقتة وحسب طبيعة هذه الأوضاع والظروف، وبالاعتماد فقط في هذه الاستثناءات التعريفة الجمركية وغيرها.

- تضمنت الاتفاقية تحرير الخدمات التي يمكن أن تدخل في التعاملات التجارية ودون استثناء، وشاملة بذلك الخدمات المالية، والمصرفية، وخدمات النقل والاتصال والخدمات الاستشارية، والمقاولات، والخدمات السياحية، والخدمات المهنية، وبصورة تدريجية، وصولا إلى التحرير الكامل لها في النهاية.

- العمل على ضمان حقوق الملكية لفكرية، والأدبية، والفنية والتكنولوجية، وغيرها من خلال حماية هذه الحقوق كحقوق التأليف، والنشر، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وما إلى ذلك، وبشكل يتم من خلاله تحقق التوازن بين ضمان حقوق أصحاب هذه الملكية غير الملموسة، وضمان عد إعاقة حركة التجارة الخارجية وحريتها.

- العمل على تحرير الاستثمار المتصل والمرتبط بالتجارة الخارجية، من أجل الإسهام في تحريرها من خلال إلغاء القيود التي تفرض على المستثمر الأجنبي، والتي يمكن أن تعيق حرية التجارة وعموليتها.

- إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية جوزت إقامة تكتلات تجارة إقليمية بما تتضمنه من مزايا تفضيلية لأعضائها بشرط أن لا ينج عن ذلك زيادة ما كان مفروضا على الدول غير الأعضاء في هذه التكتلات قبل إقامتها، وضمن فترة أقصاها عر سنوات اعتبارا من1-01-1965.

- وبذلك وإن اتفاقية منظمة التجارة العالية تجاوزت في مجالات شمولها، وسريانها، وفي الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمة التجارة العالمية من أجل تحرير التجارة وعولمتها ما تضمنه اتفاقية الجات، بإضافة مجالات جديدة كالزراعة والخدمات، والملكية الفكرية،[1] والاستثمار، ولهذا تعتبر أكثر شمولا واتساعا من سابقتها، وبذلك فإنها يمكن أن نسهم بدرجة أكبر وأوسع، وأسرع في تحقيق العولمة الاقتصادية من خلال عولمة التجارة بتحريرها.

الفرع الثالث: البنك الدولي

أنشئ عام 1945 وبدأ في ممارسة نشاطه في يونيو1946، وقد جاء إنشاء البنك الدولي لتلبية حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية اقتصاديات الدول المختلفة وفي واقع الأمر فإنه لا يعتمد في منح القروض أو ضمان هذه القروض على رأسماله المدفوع فقط ولكنه يعتمد بصفة

[1]- مؤيد عبد الجبار الحديثي، مرجع سابق، ص90.

رئيسية على ما يستطيع جذبه من رؤوس الأموال الخارجية ومن ثمة فإنه يمثل قمة التعاون ما بين رأس المال الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي وبالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فان البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا مثل تحديد أسبقية المشروعات وإبداء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات ووسائل تمويل نفقاتها المحلية.[1]

المبحث الثاني: النتائج المترتبة على العولمة

عند التحدث عن نتائج العولمة يحتاج الأمر إلى مجلدات كثيرة، كما أن نتائج العولمة غير مستقرة حتى الآن، فهي تفاجئنا بمأساة هنا وبملهاة هناك، كغيرها من المفاهيم، للعولمة الكثير من الفوائد الايجابيات مقابل الكثير من المثالب والسلبيات.

المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات العولمة

ظهرت العديد من الكتابات عدد من الآثار الايجابية، كما أنها برزت بعض مخاطر العولمة

الفرع الأول: ايجابيات العولمة

تتمثل ايجابيات العولمة تتمثل في:

1- أثار العولمة في القوانين والتشريعات

[1]- رضا عبد السالم ، **انهيار العولمة** ، دار السالم للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2003عصام عطية، القانون الدولي العام، مطبعة جامعة بغداد، جامعة بغداد، بغداد، 1988، ص 69.

من بين الأمثلة على العولمة في مجال التشريع والقوانين، المحاكم الدولي التي تنظر في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وعندما تطلب دولة معينة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيكون جزء من الشروط المتعلقة بالتشريعات المالية كإلغاء القيود على تعاملات الأفراد، ومتعلقة بتشريعات حقوق الإنسان كإلغاء عقوبة الإعدام.

- السماح بترك الكفاءات البشرية وذلك بإزالة الحواجز وتخفيض التعريفة الجمركية.

2- السوق العالمي والعولمة الاقتصادية والتجارية:

من البديهي أن يكون الانعكاس الأهم والأكبر للعولمة في مجال التجارة والأعمال، بحيث ترى دول العالم المتقدم إلى السوق العالمي وعولمة التجارة كميزة أو نتيجة ايجابية للعولمة، قد تعاني بعض الدول الفقيرة والنامية من هذه النتيجة، وهذا باستنزاف مواردها بشكل خطير دون حصولها على التنمية، كالشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات.[1]

- زيادة النشاط التجاري الدولي.
- جذب الاستثمار إلى القطاعات الاجتماعية.
- التخصص في الإنتاج مما يؤدي إلى تقليل أسعار السلع والخدمات المستوردة وبالتالي تخفيض العبء على المستهلك.

زيادة التنافس في مجال السلع والأسعار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

3- المنافسة العالمية في ظل العولمة:

تعتبر المنافسة العالمية في السلع والأسواق من النتائج الإيجابية للعولمة، من جهة تعتبر المنافسة الحالة الصحية والمثمرة للمصنع والمستهلك، وتعزيز قوة الابتكارات وجودة السلع والخدمات من جهة أخرى، بالإضافة إلى انخفاض السعار نتيجة الحصول على الخامات الرخيصة من الدول غير المصنعة ووجود منافسة على السلع بشكلها المصنع.

4- أثار العولمة على الابتكار والتكنولوجيا:

يتمثل في السياق الايجابي بين الدول والمم في تطوير وسائل الاتصال والوسائل التقنية التي تسهل الأعمال في جميع الميادين، كما ساهمت في منع احتكار الابتكارات العلمية إلى مدى بعيد. والحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

5- ايجابيات العولمة على الدول النامية:

بفضل العولمة استطاعت الدول النامية أن تستفيد من إنجازات الدول المتقدمة في المجال الطبي والتكنولوجي والتعليمي، إلى جانب الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها

[1]- أحمد عبد الرحيم مناجد، **تحديات العولمة الثقافية**، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 28.

الدول المتقدمة[1] للاستفادة من الثروات والخامات غير المستثمرة والتي انعكست بشكل مباشر على فرص العمل والنمو الاقتصادي في الدول النامية. [2]

الفرع الثاني: سلبيات العولمة

تتمثل في:

- ظهور عملية الإغراق يرتبط بالسعر وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة أقل من سعر السوق المحلي وفي الحالة تعتبر السلع المستوردة بمثابة سلع أو واردات الإغراق، وظهرت هذه المشكلة مع فتح الأسواق أمام التجارة العالمية وإلغاء التعريفة الجمركية.

- إن القوى العسكرية التي كانت في خدمة الدولة واستراتجيتها ستصبح في خدمة أهداف تتعلق بإستراتيجية العولمة، وهذا ما سيؤدي إلى أن تفرض القوى العظمى سيطرتها على العالم، بفعل قوتها العسكرية وأنها سوف تخضعه إلى أوامرها وتتحكم في كل دولة وهو ما يسمى بـــ" الاستعمار المقبول" لدى الدول الضعيفة والنامية.

- ظاهرة البطالة التي بدأت تتفشى على الصعيد العالمي نتيجة دخول الحسابات لتحل محل العقول البشرية وإحلال الإنسان الآلي محل القوى العاملة وتعتبر هذه المشكلة خطيرة، حيث أصبحت تهدد الأفراد العاملين وأسرهم.

- أنها تركز على حرية الفرد إلى أن تصل للمدى الذي يتحرر فيه هذا الأخير من كل قيود الأخلاق والدين والأعراف والوصول به إلى مرحلة العدمية ويصبح أسيرا لكل ما يعرض عليه.[3]

- من سلبيات العولمة أيضا حصول المؤسسات والشركات على عمالة متعلمة وماهرة من دول أخرى، ما يهدد الاستقرار الوظيفي، بحيث يستطيع صاحب العمل اليوم التخلي عن خدمات أكثر لموظفيه المحليين مهارة بسبب خطأ بسيط واستقدام موظف آخر لا يقل مهارة وبأجر أدنى من أي مكان آخر. [4]

- ومن أبرز السلبيات أيضا تسلل الإرهاب في هذه الدول، فيما تدافع الدول المتهمة بتصدير الإرهاب عن نفسها بالقول أن العولمة هي التي صنعت الإرهاب في دول العالم الثالث وكان من الطبيعي أن يطال مجتمعات العالم المتقدم بعض هذا الإرهاب.

- التقلبات المالية والاقتصادية التي قد تكون ناتجة عن سياسات خاطئة في دولة ما لكنها تنعكس بشكل كارثي على معظم دول العالم.

---

[1]- سيار الجميل، **العولمة والمستقبل**، إستراتجية تفكير العرب والمسلمين في القرن الحادى والعشرين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 94.

[2]- سيار جميل، مرجع سابق، ص 101.

[3]- http://www.startimes.com/f.aspx!t=9388214

[4]- صادق جلال ، العظم وحسن حنفي، **ما العولمة**، دار الفكر، دمشق، 2002، ص36.

- أزمة المهاجرين واللاجئين من أكثر الانعكاسات السلبية بالنسبة لبعض المجتمعات في الدول المتقدمة.
- بالنسبة للحروب التي تخوضها الدول المتقدمة في الدول النامية، أتاحت الفرصة أمام جيوش الدول المتقدمة لخوض حروبها مع خصومها في الدول النامية، حيث تنعم الدول المتقدمة بالهدوء فيما تخوض جيوشها حروبا في الدول النامية والفقيرة، حروبا مباشرة وحروبا بالوكالة والنيابة، وحروبا عسكرية واقتصادية وثقافية تدفع ثمنها شعوب الدول النامية.[1]

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على العولمة

تضارب الباحثون حول مفهوم العولمة، فقد عرفها البعض على أنها: " تعني اقتصادا كونيا ....وهو ما جعل مارشال ماكماهون يقول: " على سطح سفينة الأرض لم يعد هناك ركاب، فقد تحولنا جميعا إلى طاقم يتولى القيادة".[2]

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية

آثار العولمة خطيرة وهذا بسبب الفوضى الاقتصادية السائدة في العالم فقد انعكست سلبيا على دول الجنوب الفقيرة، بالإضافة إلى انتشار المدخرات العالمية، تفشي الأمراض بمختلف أنواعها، البطالة والفقر، هذا ما نتج عنه ظاهرة العنف والإجرام المنظم.

الفرع الثاني: الآثار السياسية

أمام ظهور عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية أدى إلى ظهور عالم بلا حدود سياسية، وربما في المستقبل يؤدي إلى وجود حكومة عالمية، ومن ثم الانتقال الحر للقرارات والتشريعات، وبذلك لم تعد الدولة القومية هي صاحبة القرار الوحيد، وبهذا أصبحت المقولة: " إن السياسة في كل أرجاء العالم أبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم، أصبحت حقيقية فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالية سرعان ما يكون لها صدى في جميع العواصم، بمعنى خروجها من النطاق الوطني إلى النطاق العالمي، أي سياسة لا حدود.

الفرع الثالث: الآثار البيئية

خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ظهرت في بيئة الإنسان آثار سلبية خطيرة، مست جوانب كثيرة من حياته منها، تلوث البيئة والطبيعة، والتي مست الهواء والماء، الأرض، والتي هي مصدر الحياة، الإنسان، كالأكسجين للتنفس، والماء

[1]- سمير أمين، **في مواجهة أزمة عصرنا**، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 1997، ص65.

[2]- ابراهيم نافع، **انفجار 11 سبتمبر بين العولمة والأمركة**، ط1، دار الأهرام للنشر والتوزيع، 2002، ص29.

للشرب...، والتي كان من نتائجها انتشار الأمراض الفتاكة ير مشروعة التطرف والعنف، وقد اتخذت هذه الآفات صفة عالمية، فلم تبقى معزولة في منطقة معينة، ولا في إقليم محدد، فلم تعد أي دولة تواجهها وتتصدى لها، فأصبحت تستنجد وتنسق مع دول أخرى أو منظمات جهوية عالمية، كما أن التلوث لم ينحصر في بيئة الإنسان الطبيعية، بل امتد إلى بقية جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الفكرية. [1]

[1]- أحمد خليلي، العولمة وأبعادها، **مطبوعة موجهة لتكوين أساتذة التعليم الأساسي في مادة العلوم الاجتماعية**، مركز التكوين مريم بوعتورة، قسنطينة، ص52.

خاتمة

العولمة ظاهرة قديمة متجددة وتشمل ميادين مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية فهي ظاهرة لها تأثيرات متعددة فالتغيرات التي شهدها العالم بفعل العولمة تتسع أكثر فأكثر، لعولمة من وجهة نظر بعض المفكرين هي استجابة لتطورات العصر وليست مؤامرة، بمعنى أن العولمة تتفاعل بشكل طبيعي نتيجة اتساع المعرفة والتبادل بين الشعوب والأمم وسهولة الوصول والتواصل التي تعتبر السمة الأبرز في العصر الحديث.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى **الاستنتاجات** التالية:

خاتـــمة

- العولمة هي الوجه الحديث للاستعمار، والموجة الجديدة في سيطرة الغرب الأوروبي والأمريكي على مقدرات العالم الثالث.
- تعني العولمة إزالة الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تتحرك رؤوس الأموال والسلع والخدمات.
- مهمة وضع وإيجاد تعريف جامع ومانع للعولمة لكي تصف كالً من الاقتصاد والسياسة والثقافة والايدولوجيا وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التحويل، وهي مهمة صعبة واقة لذلك تنوعت التعاريف والرؤى حول مفهوم العولمة، و اختلف الباحثون والدارسون والمفكرون حول التطور التاريخي للعولمة جذورها التاريخية، فالعولمة ليست ظاهرة جديدة وإنما تكسب اليوم صيغة جديدة في ظل ثورة المعرفة والاتصال وهيمنة عالم رأس المال، وهي أيضا تقليص المسافات وجعل الشيء على مستوى عالمي، وهناك آخرون يعرفونها بأنها عملية ستؤدي إلى إلغاء الحدود القومية في الجانب الاقتصادي والمالي، بالرغم من أن الغموض لا يزال يكتنف هذا المصطلح ولكن حظي باهتمام من قبل المفكرين والمثقفين على المستوى العالمي في ضوء الانعكاسات الهائلة لهذه الظاهرة على مختلف المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية والعسكرية، لهذه الدول وتزايد الاهتمام بالعولمة في ضوء الدور المتزايد والمتنامي للعالقات الدولية التي أعادت ترتيب الأولويات الأيديولوجية والاقتصادية والثقافية للدول.
- أبعاد العولمة متعددة، اقتصادية، سياسية، ثقافية، تكنولوجية، اجتماعية، ففي مجال الاقتصاد ظهرت حركة اندمال وتكتل اقتصادي غير مسبوق، في البعد السياسي ظهرت فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان، أما في الجانب الثقافي هناك فريق يرى إلى أن العولمة هي تعميم للقيم الغربية وبالأخص الأمريكية على الواقع الراهن في مجتمعاتنا العالم كله وهذا التطور يؤيده، البعد الاقتصادي للعولمة القانون والسياسة يحتل موقعاً واسعاً في المجالات والدراسات الأكاديمية وفي أدبيات المثقفين في الغرب بسبب تأثيراته العميقة والواسعة على المجتمعات وارتباط كثير من المجالات الخاصة به.
- يمكن فصل أو نزع العولمة عن التطور العام للرأسمالية ويمكن اعتبار ها حلقة من حلقات التطور الرأسمالي الذي بدأ مع ظهور الدولة القومية في القرن الثامن عشر.
- العولمة لها أهداف يؤيدها البعض ويعارضها البعض الآخر وموضوع المعارضة والمساندة ألهداف العولمة تتعلق بجانبين. الجانب الأول: هو جانب فردي يتعلق بثقافة فهم العولمة وأبعادها والخلفية الأيديولوجية التي تبلور النظرة للعولمة. والجانب الثاني: هو الجانب الواسع من القضية الفردية وهي قضية جماعية وتصور كلياً ألهداف العولمة وهذا الأمر أيضاً مرتبط بمنظومة القيم السائدة في هذا المجتمع المعين وأيضاً درجة تقدمه وتطوره وطريقة انفتاحه على عملية العولمة. العولمة ليست معروضة

للرفض أو القبول لظاهرة موضوعية والمهم هو كيفية التعامل معها وتوظيف جوانبها الايجابية والتخلص أو التخفيف من جوانبها السلبي.

- تزداد النضالات العالمية الداعية إلى العولمة وتدل تلك الحركات المعارضة لعولمة رأس المال على أشكال من التضامن الاجتماعي العالمي وهي تزداد وتضغط كمجتمع مدني عالمي شرور الرأسمالية وعولمتها وطرح بديل يقول العالم ليس بضاعة ومن اجل عالم أفضل وأكثر أمنا وعدالة القانون والسياسة. يتميز ما يشهده المجتمع الدولي حالياً من الاعتماد المتبادل بأنه التي يمكن آلية دولة أن تعيش بمفردها أو في عزلة أو أن تمارس بصفة استثنائية حقوقها السيادية الوطنية. وبظهور مشاكل مثل الإرهاب وتجارة المخدرات وتكاثر الأسلحة الصغيرة وتدهور البيئة زادت الحاجة للتعاون الدولي والتفاعلات بين الدول في هذه القضايا وبذلك فان دولة ما في ممارستها لحقوقها السيادية يجب عليها أن تراعي مصالح الدول الأخرى، وتتطلب مقتضيات العولمة وجذب الاستثمار الأجنبي من الدولة المرونة وعدم الجمود في ممارستها لحقوقها السيادية.

- كما أنه بظهور الفاعلين من غير الدول مثل جماعات الإرهاب الدولية والشركات عابرة الجنسيات فقد اعتبرت جماعات ضغط فعالة ذات تأثيرات بالغة على السياسات الداخلية والخارجية للدول على حد سواء وقد أوجبت هذه التغيرات وغيرها ضرورة حماية الحقوق السيادية الوطنية وطرح الإجراءات والوسائل الهادفة لحماية الحقوق.

- إن تأثيرات العولمة على سيادة الدولة ليست بدرجة متساوية على جميع الدول، فهناك علاقة عكسية بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات العولمة، فالدولة النامية عرضة للتأثير بدرجة أكبر لعدم قدرتها على منافسة الدول المتقدمة، وإن كانت آليات التهميش قد ضربت أيضاً بعض القطاعات في المجتمعات الغنية. - إن فهم الأبعاد الجديدة التي يضيفها مفهوم العولمة على واقعنا، فالعولمة بالنسبة للدول الأقل تقدما والواعي في النظام العالمي الجديد. تعني مزيدا أي أنه المحل للعولمة دون تحديث.

قائمة المراجع

أولا: المراجع

1- ابراهيم عبد الهادي المليجي، محمد محمود المهدي، **العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005.

قائمة المراجع

2- ابـراهيم نـافع، **انفجـار 11 سـبتمبر بـين العولمـة والأمركـة**، ط1، دار الأهـرام للنشـر والتوزيع، 2002.

3- إبراهيم نصـر الله، **العولمـة وانعكاسـاتها علـى دول العـالم الثالـث**، نـدوة جمعيـة الـدعوة الإسلامية، طرابلس، 1998.

4- أحمـد الرشـيدي، **العولمـة ومبـدأ السـيادة الوطنيـة نـدوة العولمـة قضـايا ومفـاهيم**، القاهرة، ندوة الموسم الثقافي.

5- ـــــــــــــــــــــــــــــــ، **التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية**، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، عدد 85،جامعة القاهرة، 1994.

6- أحمـد ثابـت، **العولمـة، تفـاعلات وتناقضـات التحـولات الدوليـة**، سلسـلة بحـوث سياسية،مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1992.

7- أحمـد عبـد الـرحيم مناجـد، **تحـديات العولمـة الثقافيـة**، الأهليـة للنشـر والتوزيـع، القاهرة، 2004.

8- أسامة المجذوب، **العولمة الإقليمية**، ط1، الدار المصرية اللبنانية للنشر، 2000.

9- إسماعيل زقزوق، **العولمة امبريالية الشركاء**، القاهرة، باينت للنشر، طبعة 2001.

10- الخضيري محسن علي، العولمة، **مجموعة النيل الحديثة**، القاهرة، 2001.

11- السيد ياسين، **المواطن في زمن العولمة**، الأهرام، بتاريخ 1999.

12- برهان غليون، **العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية**، بيروت، ديسمبر ،2005.

13- ـــــــــــــــــــــــــــــــ، **ثقافـة العولمـة وعولمـة الثقافـة**، دار الفكـر المعاصـر، بيـروت، 1999.

14- ثامر الخزرجى، ياسر علي المشهداني: **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، دار المجدلاوي، عمان، ط1،2004

15- جـلال أمـين، **العولمـة والدولـة، نـدوة العـرب والعولمـة**، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، ط1، 1998

16- جوزيـف س. نـاي وجـون د.دونـاهيو، **الحكـم فـي عـالم يتجـه نحـو العولمـة**، مكتبـة العبيكات، ط1، 2002

17- رضـا عبد السـالم ، **انهيـار العولمـة** ، دار السـالم للطباعـة والنشـر، القـاهرة ، 2003

عصام عطية، القانون الدولي العام، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1988.

18- رمضان الألفى، **العولمة والأمن – الانعكاسات السلبية والايجابية**- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1988.

قائمة المراجع

19- روجيه غارودي، **العولمة المزعومة، الواقع، الجذور، البدائل**، ترجمة محمد السبيطلي، دار الشوكاني للنشر والتوزيع، صنعاء، 1998.

20- سمير أمين، **في مواجهة أزمة عصرنا**، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 1997.

21- سيار الجميل، **العولمة والمستقبل**، إستراتجية تفكير العرب والمسلمين في القرن الحادى والعشرين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

22- شاكر القرني، **محاضرات اقتصاديات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

23- صادق جلال ، العظم وحسن حنفي، **ما العولمة**، دار الفكر، دمشق، 2002

24- صالح الرقب، **أتعرف على العولمة**، دار البحار للطباعة والنشر.

25- عبد القادر تومي، **العولمة، فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها**، كنوز الحكمة، 2009.

26- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

27- عماد يونس، **العولمة، تاريخ أبعاد ومؤثرات على العالم العربي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.

28- قاسم حجاج، **العالمية والعولمة- نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**- جمعية التراث، غرداية، الطبعة 1، 2003.

29- محمد سقز، **العولمة وقضايا اقتصادية**، الدار الجامعية، 2003.

30- محمد زكي، **العولمة المالية**، دار المستقبل للنشر، القاهرة، 1999.

31- محمد صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2003.

32- محمد محسن الأحمد الخضري، **العولمة مقدمة في الفكر الاقتصادي**، دار النيل، القاهرة، د، س.

33- مصطفى الكومي، **العولمة وتهميش دور الدولة**، القاهرة، تجميع مركز الأهرام.

34- محمد فائق، **حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية**، سلسلة كتب المستقبل العربي 17حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ،1999.

35- محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر: العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، بيروت.

36- محمد علي الحوات، **العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل**، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2002.

37- ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

38- مصطفى كامل السيد، **العولمة والعلوم السياسية**، ندوة جامعة القاهرة.

قائمة المراجع

39- مؤيد عبد الجبار الحديثي، **العولمة العالمية**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
40- مهدي جابر مهدي، **السيادة والتدخل االنسانى، دراسة قانونية سياسية**. مؤسسة c.l.p.oللطباعة والنشر، اربيل، 2004.
41- ياسين السيد، **مفهوم العولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان، ط3، 2000.

ثانيا: المذكرات

1- أحمد خليلي، العولمة وأبعادها، **مطبوعة موجهة لتكوين أساتذة التعليم الأساسي في مادة العلوم الاجتماعية**، مركز التكوين مريم بوعتورة، قسنطينة.
2- خبابة عبد الله، **سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر، 2005-2006.
3- محمد العجاتي، **أزمة الهوية في الفكر السياسي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، يوليو 2001.

ثالثا: المجلات

1- إسلام محروس ناجي ، **القانون والعولمة**، جامعة الأميرة نورة بن عبد الرحمان، ، مجلة قون، كلية الإدارة والأعمال، العدد الثاني، 1441.
2- **التطورات الاقتصادية العالمية واتجاهات العولمة**، مجلة أوراق اقتصادية، بيروت، العدد 13 أيلول 1997.
3- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السادس.
4- حسين توفيق إبراهيم، **العولمة الأبعاد والانعكاسات**، مجلة عالم الفكر، المجلد28، عدد2.
5- صالح بوبشيش، **الانعكاسات السلبية للعولمة على الثقافات الإنسانية وسبل مواجهتها**، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، دار الغرب، وهران، الجزائر، عدد11، 2005.
6- صيد الداي ديرك، **الهجرة العالمية**، ترجمة: عطا الله أبو سيف، مجلة الثقافة العالمية، عدد 108، سبتمبر 2001.
7-عبد الكريم حسن عبدا،، **البعد الاقتصادي للعولمة**، مجلة الدراسات السياسية، عدد24، بغداد، 2005.
8-عباس غالي الحديثي، **التطورات الجديدة في مفهوم الأمن**، مجلة كلية التربية، جامعة بغداد.

قائمة المراجع

9- محمد الموسوي، **سيادة الدولة في زمن العولمة**، مجلة فيلاديلفيا الثقافية، منشورات جامعة فيلاديلفيا، العدد 4، 2000.

10- مها دياب، **تهديدات العولمة**، المستقبل العربي، عدد 276، سنة 2002.

11- ياسين السيد ، **في مفهوم العولمة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 288، فيفري 1988.

12- **سيفكس**: منظمة تأسست عام 1993 وهي تحالف عالمي بين المواطنين، تسعى إلى تقوية المواطن وتقوية المجتمع المدني، والعضوية في سيفكس يمكن أن تكون للمؤسسات أو للمواطنين، من أي أقطار العالم، مقرها في أمريكا، وفرعها في مصر ترأسه الدكتوراه أماني قنديل.

المراجع بالفرنسية:

1- Contending Visions of a MaRK RUPET, Ideologies of Globalization New World Order ,London and New York ,2000, P. 36

رابعا: المواقع الالكترونية:

1- http://www.startimes.com/f.aspx!t=9388214

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**أ- ج**
الفصل الأول: ماهية العولمة	**4**
المبحث الأول: مفهوم العولمة	**5**
المطلب الأول: تعريف العولمة ونشأتها التاريخية	**5**
الفرع الأول: تعريف العولمة	**11-5**
الفرع الثاني: النشأة التاريخية لظاهرة العولمة	**13-11**

فهرس الموضوعات

المطلب الثاني: أنواع وأهداف العولمة	**14**
الفرع الأول: أنواع العولمة	**17 -14**
الفرع الثاني: أهداف العولمة	**22-17**
المبحث الثاني: خصائص العولمة وجوانبها	**23**
المطلب الأول: خصائص العولمة	**23**
أولا/ سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية	**24**
ثانيا/ ديناميكية مفهوم العولمة	**24**
ثالثا/تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل	**25**
المطلب الثاني: جوانب العولمة	**25**
الفرع الأول: الجانب السياسي للعولمة	**27-25**
الفرع الثاني: الجانب الاقتصادي للعولمة	**27**
الفصل الثاني: أبعاد العولمة وأثرها على القانون الدولي	**29**
المبحث الأول: أبعاد وأدوات العولمة	**30**
المطلب الأول: أبعاد العولمة	**30**
الفرع الأول: البعد الاقتصادي	**31**
الفرع الثاني: البعد السياسي	**34-31**
الفرع الثالث: البعد الاجتماعي للعولمة	**35-34**
الفرع الرابع: البعد الثقافي للعولمة	**36-35**
الفرع الخامس: البعد الأمني للعولمة	**37**
المطلب الثاني: أدوات العولمة	**38**
الفرع الأول: الشركات المتعددة الجنسيات	**38**
الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي	**39**
أولا/ تعريف صندوق النقد الدولي	**39**
ثانيا / أهداف صندوق النقد الدولي	**39**
ثالثا / الوظائف والمهام	**40**
الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية	**41**
أولا/ تعريف منظمة التجارة العالمية	**41**
ثانيا/ أهداف منظمة التجارة العالمية	**42**
ثالثا/الوظائف والمهام	**43**
رابعا/ الوسائل التي تتبعها منظمة التجارة العالمية	**45-43**
الفرع الثالث: البنك الدولي	**46-45**
المبحث الثاني: النتائج المترتبة على العولمة	**47**
المطلب الأول: ايجابيات وسلبيات العولمة	**47**
الفرع الأول: ايجابيات العولمة	**49-47**
الفرع الثاني: سلبيات العولمة	**50-49**
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على العولمة	**50**

فهرس الموضوعات

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية	**51**
الفرع الثاني: الآثار السياسية	**51**
الفرع الثالث: الآثار البيئية	**51**
الخاتمة	**54-52**
قائمة المراجع	**60-55**
الفهرس	**62-61**

الملخص

العولمة من وجهة نظر بعض المفكرين هي استجابة لتطورات العصر وليست مؤامرة، بمعنى أن العولمة تتفاعل بشكل طبيعي نتيجة اتساع المعرفة والتبادل بين الشعوب والأمم وسهولة الوصول والتواصل التي تعتبر الصفة الأبرز للعصر الحديث.

الحقيقة الواضحة بشأن العولمة، هي أنّ هناك دولا استفادت بصورة فعلية من العولمة, بينما هناك دول تندفع نحو المزيد من التهميش, على الرغم من أنها مندمجة في تيار العولمة.

لا بد من الاعتراف بأن ما تم إنجازه في العالم الثالث بشأن التنمية و التقدم، يعد ضئيلاً بالقياس إلى فترة الاستقلال التي تقرب من نصف قرن، ويعد هامشيا إذا ما قورن بالقفزات الهائلة والمتسارعة التي يتحرك بها العالم المتقدم, مما زاد من اتساعه الفجوة بين الشمال و الجنوب, أو بين الدول الاستعمارية سابقا و مستعمراتها, التي حصلت على استقلالها لاحقاً, و لا خلاف كذلك حول النتائج وحصيلة عمليات التنمية التي جرت في الكثير من دول العالم الثالث, و الواقع أن دول العالم الجنوب و شعوبها في حاجة إلى إستراتيجية سليمة تمكنها من تفادي مخاطر العولمة وتمكنها من الاستفادة مما تحمله من فرص إيجابية.

Résume :

La mondialisation du point de vue de certains penseurs est une réponse aux évolutions de l'époque et non une conspiration, en ce sens que la mondialisation interagit naturellement en raison de l'expansion des connaissances et des échanges entre les peuples et les nations et la facilité d'accès et de communication, qui est la caractéristique la plus marquante de l'ère moderne.

La vérité évidente sur la mondialisation est qu'il y a des pays qui ont réellement bénéficié de la mondialisation, Alor qu'il y a des qui se précipitent vers plus de marginalisation, bien qu'il soit intégré dans le courant de la mondialisation.

Il faut reconnaitre que ce qui a été réalisé dans le tiers monde est lié au développement et au progrès, elle est insignifiante par rapport a la période des indépendances, vieille de prés d'un demi-siècle, cela a encore creusé le fossé entre le nord et le sud.

On entre les anciens pays coloniaux et leurs colonies qui ont ensuite obtenu leur indépendance, les résulta et l'issue des processus de développement qui ont eu lieu dans de nombreux pays du tiers monde sont également incontestables, en effet les pays du monde, le sud et leurs peuples ont besoin d'une stratégie solide qui leur permette d'éviter les dangers de la mondialisation et de profiter des opportunités positives qu'elle recèle.